أوهام
في العمل الفلسطيني

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

أوهـام
في العمل الفلسطيني

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Illusions of Palestinian Political Action

By:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2022م – 1443هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-023-5

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961 +

تلفاكس: 43 36 80 1 961 +

ص.ب.: 14-5034، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

تصميم وإخراج

ربيع معروف مراد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

المقدمة 5

الوهم الأول: الاعتماد على "الشرعية الدولية" في التّخلص من الاحتلال 7

الوهم الثاني: إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مسار التسوية السلمية "حلُّ الدولتين" 10

الوهم الثالث: حلّ "الدولة الواحدة" 14

الوهم الرابع: الجمع بين السلطة ببنيتها الحالية وبين المقاومة المسلحة تحت الاحتلال 21

الوهم الخامس: صناعة قرار فلسطيني مستقل تحت الاحتلال 24

الوهم السادس: قيادة المشروع الوطني بقيادة متنازلة عن الوطن !! 26

الوهم السابع: قيادة المشروع الوطني بقيادة لا تحترم العمل المؤسسي 27

الوهم الثامن: "تمظهرات" الدولة قبل نجاح الثورة 30

الوهم التاسع: إصلاح البيت الفلسطيني دون قيادة انتقالية 33

الوهم العاشر: مصطلح "طرفَي الانقسام" 35

الوهم الحادي عشر: تحرير فلسطين دون مقاومة مسلحة 38

الوهم الثاني عشر: تأخر الإسلاميين عن المشاركة في المقاومة المسلحة 41

الوهم الثالث عشر: إطلاق حركة فتح للرصاصة الأولى سنة 1965 46

الوهم الرابع عشر: تحرير فلسطين من داخلها 48

الوهم الخامس عشر: تحرير فلسطين دون مشروع نهضوي وحْدَوي 51

الوهم السادس عشر: تحرير فلسطين بعيداً عن الإسلام 53

الكاتب في سطور 63

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المجاهدين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثمة أدبيات ومفاهيم منتشرة في الساحة الفلسطينية السياسية والإعلامية والعلمية والثقافية، تُروّج لرؤى وتصورات يبدو تبنيها أو تنفيذها ضرباً من الأوهام غير المستندة على أساس من التجارب ولا القراءة العلمية المنهجية.

ولذلك، قمنا بنشر سلسلة من ثمانية مقالات على موقع عربي 21، في الفترة 6/25–2021/11/14، لكشف هذه الأوهام، وما تحمله من أخطاء؛ وما قد تَتَسبَّب به من أخطاء في الفهم، وسوء في التقدير، وضياع في البوصلة، ومآزق في المسارات والمآلات، وفشلٍ في صناعة القرار، وتضييع للأوقات والجهود والإمكانات.

الحديث عن هذه الأوهام، جاء بطريقة مكثفة مختصرة سهلة، تستهدف تحديد المعالم، ووضع النقاط على الحروف، وضبط المفاهيم والمصطلحات والمسارات. واستهدف الوصول إلى أوسع شريحة من المهتمين والمتابعين للشأن الفلسطيني، فجاء بلغة سهلة، ولم تستغرق في الشروح والتفاصيل. وبالرغم من أن المادة المكتوبة تستند إلى الأسس العلمية المنهجية والموضوعية، وإلى المعلومات الموثقة، إلا أن طبيعتها المقالية لم تشغلها بالتوثيق العلمي للنصوص. وهي خلاصات مستندة إلى مئات الدراسات والكتب، وإلى عشرات السنوات من البحث في الشأن الفلسطيني.

وقد تواصل مع كاتب هذه السطور عدد من الإخوة الكرام، الذين نُقدّر لهم مكانتهم واهتمامهم، مقترحين جمع هذه المقالات في كُتيِّب واحد، لبناء صورة كاملة عن هذه الأوهام، ولتوفيرها للاطلاع عليها لمن لم يَتسنَّ له قراءتها أو فاته بعضها، ولتسهيل تداولها وتعميم نفعها. وقد تمّ استئذان إدارة موقع عربي 21 بالنشر، فوافقت مشكورة على ذلك.

ولأن هذه المقالات نُشرت في أوقات مختلفة، ولم يكن الهدف الأصلي في البداية نشرها في كتيب؛ فقد قمنا بتحرير النصوص وإضافة بعض المعلومات المهمة والضرورية، كما قمنا بإعادة ترتيب ترقيم الأوهام، ليتم قراءتها مجتمعة في تسلسل منطقي قدر الإمكان. وتمت إضافة وهم آخر إلى الأوهام الخمسة عشر التي تمّ نشرها؛ حيث أخذ رقم الوهم التاسع، وبذلك أصبح مجموع الأوهام التي يغطيها الكتيب ستة عشر وهماً.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم

والحمد لله رب العالمين

محسن محمد صالح

شباط/ فبراير 2022

الوهم الأول

الاعتماد على "الشرعية الدولية" في التّخلص من الاحتلال

هذا وهمٌ يستند إليه دعاة التسوية السلمية مع الكيان الصهيوني، ويَعدُّونه المدخل الأنسب لدفع الصهاينة للانسحاب من فلسطين المحتلة 1967 (أي الضفة الغربية وقطاع غزة)، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها. بل وجعلت قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية (قيادة حركة فتح) من الاعتراف بهذه "الشرعية" شرطاً على حركتَي حماس والجهاد وقوى المقاومة لدخول منظمة التحرير، كما جعلته مؤخراً شرطاً لاستئناف المصالحة الفلسطينية. وكأن تلك "الشرعية" وقراراتها تمثل حلّاً سحرياً لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بينما في الحقيقة فإن الجري وراء سراب هذه "الشرعية" هو أحد أسباب أزمة هذا المشروع.

والمقصود بـ"الشرعية الدولية" مجموعة المبادئ والقوانين التي تَحكُم وتُوجِّه العلاقات الدولية، وخصوصاً من خلال الأمم المتحدة وهيئاتها، أو من خلال الأعراف والمعاهدات والاتفاقات الدولية.

***

ولا ينبغي أن يُفهم من كلامنا أن العمل الدولي غير مطلوب، فالعمل في البيئة الدولية، وعلى منصات الأمم المتحدة ومؤسساتها ليس مطلوباً فقط بل هو واجب. كما أن متابعة التواصل مع الأنظمة الدولية ومع شعوب العالم، وتعريف العالم بقضية فلسطين هو أحد ضرورات العمل السياسي، لمحاصرة المشروع الصهيوني وقطع "حبل الناس" عنه. وإنَّ تحصيل الغطاء "الشرعي" الدولي أو "الشرعية الدولية" للمقاومة الفلسطينية، ولتحرير فلسطين، ولإنهاء الاحتلال وإنهاء المشروع الصهيوني، والعمل على "نزع الشرعية" عن الكيان الإسرائيلي، هو عنصر أساسي وخطّ مهم من خطوط العمل لفلسطين وتحريرها. ولكنه يبقى عاملاً مساعداً في إطار مشروع

التحرير الأوسع وضمن عملية مراكمة الإنجاز، وهو يظلّ ذو ثقل نوعي محدود (قياساً بالمقاومة مثلاً) لا يمكن الرهان عليه كأساس لتغيير موازين القوى أو لاستحصال الحقوق.

***

ويكمن جوهر هذا الوهم وخطورته أن ما يعرف بـ"الشرعية الدولية"، عندما يتعلق الأمر بفلسطين، وبعد تجربة أكثر من سبعين عاماً، فإنها لا تملك القدرة ولا الإرادة ولا حتى الرغبة الحقيقية لإنفاذ قراراتها، وإلزام الكيان الصهيوني بها، خصوصاً عندما لا تتوافق هذه القرارات مع المشروع الصهيوني وبرنامجه ومزاجه. وبالتالي، فإن استمرار المراهنة عليها يُعدُّ ضرباً من الوهم، وخداعاً للذات، وخداعاً لجماهير الشعب الفلسطيني وكل من تعنيه قضية فلسطين.

و"الشرعية الدولية" الحالية هي استمرار للمنظومة التي تشكلت إثر الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، وصنعتها الدول المنتصرة، وسعت لإكساب نتائج الحرب والواقع الذي أنشأته غطاء شرعياً. وبالتالي فقد عبّرت عن حالة التلازم بين "القوة" وبين "الشرعية"، وعبّرت عن سعي القوي إكساب قوته صبغة قانونية وأخلاقية. واستجابت عملياً لفكرة أن صاحب القوة هو دائماً على حق (right is might)!!

وتظهر إحدى تجليات المشكلة في أن إنفاذ القرارات الدولية مرتهن بقرارات "مجلس الأمن الدولي"، وتحديداً بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومجلس الأمن نفسه مرتهن (منذ سنة 1945 وحتى الآن) بحق النقض الفيتو للأعضاء الخمس الدائمين في المجلس (أمريكا، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين)، ولا يمكن إصدار أي قرار إذا عارضه عضو واحد من هؤلاء. فإذا علمنا مدى عمق العلاقة الاستراتيجية للغرب بالمشروع الصهيوني، ومدى قوة اللوبي اليهودي الصهيوني الإسرائيلي هناك... سندرك حجم الوهم الذي نعلّق آمالنا عليه.

ويشير رصيد التجربة أن هذه "الشرعية" تمّ توظيفها بحسب مصالح الدول الكبرى، وأنها أخفقت في تحقيق الحد الأدنى من العدل وإحقاق الحقوق، عندما تتعارض مع مصالحها أو مصالح أحدها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بعالمنا العربي والإسلامي، وبالذات فلسطين. وينطبق ذلك على قضية كشمير، ومسلمي بورما (ميانمار)، ومسلمي الصين (بالتحديد الإيغور)، ومسلمي القوقاز (الشيشان...)، والبوسنة، والاحتلال الأمريكي وأفغانستان والعراق، والعقوبات الانتقائية على ليبيا والسودان وإيران، وطريقة التعامل مع دول "الربيع العربي"، من حيث توفير الغطاء لقمع شعوبها أو السكوت عن التدخلات الإقليمية والدولية لدعم الديكتاتوريات أو المسارات المخالفة لإرادة الشعوب.

كما يشير رصيد التجربة إلى أن الولايات المتحدة عطلت الأغلبية الساحقة، إن لم يكن كل القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن التي تُدين الكيان الإسرائيلي أو تُلزمه بأي إجراءات على الأرض لصالح الشعب الفلسطيني؛ وأنها استخدمت الفيتو نحو 43 مرة فيما يتعلق بفلسطين من أصل 85 مرة استخدمته فيها طوال تاريخ الأمم المتحدة، فيما يتعلق بكل دول العالم وقضاياها. يُضاف إلى ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت نحو 550 قراراً لصالح فلسطين، لم ينفذ منها قرار واحد، بما في ذلك قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة التي أخرجوا منها في حرب سنة 1948، والذي تكرر إصداره بأشكال مختلفة وعلى مدى أكثر من سبعين عاماً نحو 120 مرة.

إنه لأمر مستغرب جداً، بل إنه كبيرة من كبائر العمل الوطني، أن تأتي جهة فلسطينية متنفذة مهيمنة على الحالة "الرسمية" الفلسطينية؛ لتشترط على فصائل المقاومة الالتزام بما يسمى "الشرعية الدولية" كمدخل للمصالحة أو لترتيب البيت الفلسطيني...، ولتسهم في محاولة تطويع الإرادة الفلسطينية، ولتدخل فصائل المقاومة في "المستنقع" الذي ورطت نفسها وشعبها فيه، ولتتابع بيع الوهم في الساحة الفلسطينية.

الوهم الثاني

إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مسار التسوية السلمية "حلُّ الدولتين"

وهو الوهم الذي وُقّعت على أساسه اتفاقية أوسلو، وأنشئت على أساسه السلطة الفلسطينية، وهو الشعار الذي تبنته الأنظمة العربية طوال الأربعين سنة الماضية، وخصوصاً منذ مبادرة الأمير (الملك) فهد 1982 ثم مبادرة الأمير (الملك) عبد الله 2002 (التي عرفت بالمبادرة السعودية)؛ وأصبح هذا الوهم هو "القاعدة" المعتمدة في المواقف الدولية (حلُّ الدولتين). وقد بُني الوهم على فرضية خاطئة أنه إذا اعترف الفلسطينيون بالكيان الصهيوني "إسرائيل" و"حقه" في الوجود على 77% من أرض فلسطين التاريخية، فإن هذا الكيان سيقوم بالانسحاب من الأرض المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة) ويسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها، بما فيها شرقي القدس.

أما الحقيقة، فإن مسار التسوية السلمية قد تمّ تصميمه والتوافق عليه في أوسلو دون التزام حاسم من "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطيني بإقامة هذه الدولة المستقلة، ولا بسقف واضح للانسحاب من الضفة والقطاع، ولا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ولا باعتراف إسرائيلي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ولا بالانسحاب من شرقي القدس، ولا حتى بوقف الاستيطان وبرامج التهويد في الأرض المحتلة 1967.

والجانب العملي في الموضوع وعلى مدى 27 عاماً أثبت أن الطرف الصهيوني أدار مسار التسوية واستخدمه غطاء لمزيد من التهويد والتوسع الاستيطاني، خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية؛ وحوَّل السلطة الفلسطينية إلى كيان وظيفي يخدم أغراض الاحتلال ويقمع قوى المقاومة،

واستخدم المسار لشرعنة نفسه عربياً وإسلامياً ودولياً، وإنفاذ برامج التطبيع في المنطقة بقصد إغلاق الملف الفلسطيني وفق معايير ومتطلبات الجانب الصهيوني.

***

يبدو حلّ الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، كقصة الرجل الذي اشترى طَبَقاً من البيتزا، غير أنه فوجئ بلصٍّ "بلطجي" ينتزعها منه، ويبدأ بأكلها. حاول الرجل أن يسترجعها فلم يستطع. تدخّل زعماء الحارة ووجهاؤها و"البلاطجة" الكبار. غير أن كبارهم كانوا متوافقين مع هذا اللص، الذي يخدم مصالحهم ويعمل تحت رعايتهم؛ فتم التوافق على أن يتم التفاوض "السلمي" بين الطرفين للوصول إلى حلّ. وكان من شروط الجلوس على طاولة التفاوض أن يُتابع اللص أكل البيتزا، بينما يُمنع صاحبها من استخدام أي وسائل "عنيفة" لاسترداد ما بقي منها. وعلى الرجل أن يثبت "حسن نواياه" بمنع أي شخص أو جهة من طرفه، من محاولة إجبار اللص على التوقف عن التهام البيتزا، أو تحمّل تبعات بلطجته. وعندما أنهى اللص أكل البيتزا، عبَّر الرجل صاحب البيتزا عن استيائه من الظلم الذي لحق به، بالرغم من أنه كان قد وافق على التنازل عن ثلاثة أرباع شرائح البيتزا التي كان قد أكلها اللص، قبل بدء التفاوض. وقد تعاطف مع صاحب البيتزا أهل الحارة ووجهاؤها لأنه يطالب بحقه، ولـ"حسن سلوكه"، ولكرمه في التنازلات التي قدمها. أما "البلاطجة" الكبار فشعروا بالارتياح لأنهم مرّروا السرقة لزميلهم و"شرعنوها"، بينما ضحكوا في صدورهم على غباء هذا الرجل وجبنه، وعلى "حَيْطه الواطي"؛ غير أنهم واسَوا الرجل بامتداح حكمته وحرصه على "السلام"، وعدم اتصافه بـ"الإرهاب".

***

منذ البداية لم تكن هناك رغبة حقيقية جادة دولية في إقامة دولة فلسطينية على ما تبقى من فلسطين بعد حرب 1948. وكل المبادرات "السلمية" الإسرائيلية لا تتبنى فكرة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ومعظم المبادرات الإسرائيلية تنطلق أساساً من خطة إيجال آلون سنة 1967، ولا تتجاوزها إلا في بعض التكييفات المتناسبة مع تطور الأوضاع. وهي تستند على اعتبار أن الحدود الشرقية لـ"إسرائيل" هي حدودها مع الأردن، بما في ذلك الحدود الشرقية للضفة الغربية، وخط يقطع البحر الميت من منتصفه، وضمّ المناطق الغربية لغور الأردن وشرقي القدس، وإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين.

الولايات المتحدة حافظت طوال أكثر من خمسين عاماً ماضية، على كونها اللاعب الدولي الأساسي في الملف الفلسطيني. وبالرغم من التزامها "الشكلي" بحل الدولتين، إلا أنها قامت طوال السنوات الماضية بتوفير الغطاء الدولي للكيان الصهيوني، لبناء الحقائق على الأرض، ومتابعة برامج الاستيطان والتهويد، بحيث تمّ عملياً "تجويف" حل الدولتين من محتواه وإفراغه من مضمونه. ومنعت الولايات المتحدة إلزام الكيان دولياً بأي شيء يُجبره على الانسحاب من الأرض المحتلة سنة 1967، أو بحلّ الدولتين، أو بوقف عدوانه على الأرض والإنسان، أو بوقف الاستيطان وبرامج التهويد والاعتداء على المقدسات. وكانت جاهزة دائماً لاستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، لأدنى درجات الإدانة للممارسات الصهيونية. وهو ما وفّر عملياً للكيان الصهيوني بيئة مثالية لتدمير حلّ الدولتين.

ومارست الولايات المتحدة دور "البلطجي" الأكبر الذي أعطى الحق والحرية للص لالتهام "البيتزا". في الوقت الذي احتكرت فيه دور "الراعي" لمسار التسوية، ودور الوسيط الذي يقوم بتقطيع الوقت، ريثما يفرض الصهاينة تصورهم على الأرض. أما الدول الكبرى والصغرى الأخرى، فلم تجرؤ على تجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية؛ وكانت موافقتها على حلّ

الدولتين تتصف بالضعف والعجز، أو اللا مبالاة وعدم الجدية، في إيجاد أي ديناميات فاعلة لفرض هذا الحل ضمن مسار التسوية. وهو ما يؤكده سلوك الرباعية الدولية، ودول البريكس، وغيرها طوال السنوات الماضية.

***

وما زالت العقلية التي تدير الكيان الإسرائيلي وفق الأيديولوجية الصهيونية لا تؤمن بدولة فلسطينية مستقلة غربي نهر الأردن، ولا يتجاوز حديث معظم أحزابها عن كيان فلسطيني منزوع السلاح تحت الهيمنة الصهيونية، يدير السكان، بينما يعيش الصهاينة "استعماراً نظيفاً" يهيمن على الأرض وما فوقها وما تحتها، وعلى مداخلها ومخارجها.

هذه الرؤية الصهيونية لا يُغيّرها "حسن السلوك" الفلسطيني، ولا العربي، ولا الإسلامي، ولا الدولي؛ وإنما تغيّرها المقاومة المسلحة التي تُفقدها ركائز أمنها واقتصادها واستقرارها، فتضطر للانسحاب تحت قعقعة السلاح.

الوهم الثالث

حلّ "الدولة الواحدة"

والوهم الذي نتحدث عنه مرتبط بما يسمى تفكيك النظام العنصري الصهيوني من خلال النضال السياسي. ولسنا نتحدث هنا عن تحرير فلسطين من الصهاينة، وفرض إرادة الشعب الفلسطيني على أرضه من خلال دولة واحدة مستقلة، أو كجزء متحّد مع أمته العربية الإسلامية، فهذا ليس وهماً، بل هو حقٌّ سيتحقق طال الزمان أم قَصُر.

قد يبدو الحديث عن خيار "الدولة الواحدة" باعتباره وهماً في العمل الفلسطيني مزعجاً لفلسطينيين عديدين. إذ يتم تسويق هذا الخيار باعتباره الخيار الأفضل بعد سقوط خيار "حلّ الدولتين"، والذي نشترك معهم في القناعة بسقوطه، وأنه وهم من الأوهام التي تحدثنا عنها سابقاً. كما قد يرى العديد من فلسطينيي الأرض المحتلة 1948 في حلّ الدولة الواحدة طرحاً مقبولاً في مواجهة الكيان العنصري الصهيوني الإسرائيلي. وهو في الوقت نفسه، يُقدِّم منطقاً يمكن أن يكون مقبولاً في البيئة الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة تفكيك النظام العنصري "الأبارتايد" على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، وباعتبار أنه آخر كيان عنصري في البيئة الدولية.

كما تجد هذه الدعوة أرضيتها التاريخية في أن النضال الفلسطيني تركز على فكرة الدولة الواحدة طوال فترة الاحتلال البريطاني 1918–1948. وكان هناك عودة لتبني الفكرة في طرح حركة فتح سنة 1968 عندما دعت لمشروع الدولة الديموقراطية العلمانية الواحدة التي يتساوى فيها المسلمون والمسيحيون واليهود؛ كما تبنتها فصائل فلسطينية أخرى.

ويختلف دعاة الدولة الواحدة بين فكرة الدولة ثنائية القومية التي يتوافق فيها العرب واليهود على تقاسم السلطة، دون أن يُسيطر طرف على آخر؛ وبين الدولة الديموقراطية العلمانية التي تتعامل مع الجميع كمواطنين

متساوين أمام القانون، ودون النظر إلى خلفياتهم الدينية والعرقية، وهو الخيار الذي يميل إليه أغلب دعاة الدولة الواحدة.

وربما لَوَّح دعاة حلّ الدولتين (كما فعل عدد من قيادات السلطة الفلسطينية) بترك هذا الحل إلى حلّ الدولة الواحدة، كنوعٍ من التهديد والضغط باتجاه دفع الاحتلال الإسرائيلي للمضي بشكل جدي في حلّ الدولتين.

أما الاحتجاج بحل الدولة الواحدة خلال الاحتلال البريطاني (قبل 1948) فهو في غير مكانه منهجياً وموضوعياً؛ إذ إن الشعب الفلسطيني كان ما يزال على أرضه ولم يتعرض للتهجير؛ وكان من حقه وفق أنظمة الأمم المتحدة وبعد انتهاء الانتداب البريطاني أن يمارس حق تقرير المصير، حيث كان ما يزال يملك أكثر من 94% من الأرض، وأكثر من 68% من السكان. أما وقد نشأ الكيان الصهيوني على نحو 77% من أرض فلسطين، بعد أن هجَّر وطرد نحو 83% (أكثر من 800 ألف) من الفلسطينيين المقيمين على تلك الأرض، فقد تحوَّل المشروع الوطني الفلسطيني إلى مشروع تحرير، وليس إلى مجرد حقوق متساوية مع المستعمرين المحتلين، المغتصبين للأرض والمُشرِّدين لأهلها الأصليين.

من ناحية ثانية، فإن الاحتجاج بفشل حلّ الدولتين كذريعة للذهاب إلى حلّ الدولة الواحدة، بعد أن أتم الصهاينة احتلال فلسطين؛ هو في حقيقته لا يعبّر عن جاذبية الفكرة أو عمليتها؛ وإنما يعبّر عن مدى الغرور والعجرفة والتمادي في فرض التصورات الصهيونية، الذي حال دون الوصول إلى أي من "الحلول الوسط". إذ إن اللجوء الفلسطيني والعربي إلى حلّ الدولتين لم يأتِ إلا بعد استنفاذ الوسائل لحل الدولة الواحدة، والقناعة اليقينية بالرفض الصهيوني المطلق لها. لأن حلّ الدولة الواحدة يعني ببساطة إنهاء المشروع الصهيوني وتفكيكه، وموافقته عليه تعني إلغاءه لنفسه بنفسه، وإطلاق "رصاصة الرحمة" على رأسه. فإذا كان حلّ الدولتين مقبولاً بدرجات متفاوتة لدى شرائح إسرائيلية صهيونية معتبرة؛ فإن حلّ الدولة الواحدة

لا يجد له سوقاً ولا اعتباراً جدياً في أيٍّ من الأوساط الإسرائيلية الصهيونية. ولذلك، فلو افترضنا جدلاً أن حلّ الدولتين "ممكن"، فإن حلّ الدولتين يدخل في دائرة "المستحيل" وفق رؤية المجتمع الاستيطاني الصهيوني؛ وعندما يكون حلّ الدولتين مستحيلاً، يصبح حلّ الدولة الواحدة أكثر استحالةً. ولعل الصهاينة عندما يجدون أنفسهم مضطرين تحت ضغط العمل المقاوم للجوء إلى الخيارات الصعبة، فإنهم سيفضلون مئة مرة حلّ الدولتين على حلّ الدولة الواحدة، لأنه سيبقى لهم مشروعهم الصهيوني، وسيطرتهم على معظم الأرض وعلى الطبيعة اليهودية لكيانهم، بالإضافة إلى استمرار اعتراف البيئة الدولية بهم. وبشكل عام، إذا ما غاب الشريك الإسرائيلي اليهودي المفترض في حلّ " الدولة الواحدة"، فإن هذا الحل يتحوَّل إلى وهم وسراب وتفكير تمنيات.

***

أما الحديث، **من ناحية ثالثة،** عن فكّ العلاقة بين اليهود والصهيونية وسط التجمع الاستيطاني في فلسطين المحتلة، فربما بدا منطقياً لأول وهلة، غير أن تجربة المئة عام الماضية لمن نظَّروا لهذه الفكرة وخصوصاً من التيارات اليسارية، قد أثبتت فشلها... . بل إن الشواهد تصبّ باتجاه مزيد من التطرف الديني، والقومي، والعنصري لليهود الصهاينة في فلسطين المحتلة، وخصوصاً في السنوات العشرين الماضية.

ولعل التجربة الواقعية تشير إلى أن هذا النوع من فكّ العلاقة لا تظهر بوادره إلا تحت ضربات المقاومة، والعمل الانتفاضي الفعال الذي يُفقد المجتمع الصهيوني العمودين اللذين يستند إليهما في احتلاله وهما الأمن والاقتصاد، ويُدخله في أزمة البحث عن البدائل، ويحوّل بقاء المجتمع الصهيوني والاحتلال إلى عملية مكلفة لا تُحتمَل، وإلى عبء لا يُطاق. أما وأن المجتمع الصهيوني "يمدُّ رجليه" في بيئة عربية إسلامية ضعيفة ومفككة ومتخلفة ومُطبّعة، ويعيش

الفرد فيه بدخل سنوي يوازي دخل الفرد في أوروبا... فإن كلّ محاولات الإقناع وكلّ قصائد الهجاء والغزل والرجاء لا تُحرِّك شعرةً لدى الصهاينة.

من جهة رابعة، فإن الإغراء الذي يشكله حلّ "الدولة الواحدة" لدى المجتمع الدولي، على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، لا يبدو طرحاً متماسكاً تماماً. فالقوى الغربية الكبرى التي رعت وترعى المشروع الصهيوني، ترى فيه قلعة متقدمة في قلب العالم العربي والإسلامي لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية في السيطرة على المنطقة، وإبقائها في دائرة الضعف والتشرذم والتخلف، وسوقاً لمنتجاتها. ولذلك، لم يكلّ الأمريكان أو يمَلُّوا على مدى العقود الماضية وباختلاف إداراتهم ورؤسائهم من التأكيد على أن "إسرائيل" هي حجر الزاوية في سياستهم الشرق أوسطية. وتدرك هذه القوى أن الطبيعة "اليهودية الصهيونية" لهذا الكيان هي متطلبٌ لبقائه واستمراره. كما أنها لا ترى فيه نظاماً عنصرياً بالنظر إلى الخلفيات الدينية والثقافية لدى كثير من صانعي القرار، خصوصاً أولئك الذين يملكون خلفيات بروتستانتينية. وإذا كانت هذه القوى تتبنى حل الدولتين فإن انتقالها إلى حلّ الدولة الواحدة يُصبح أكثر صعوبة؛ إلا إذا تحوّل هذا الكيان إلى عبء كبير عليها وأصبح ضرره أكبر من نفعه؛ وهذا أمر يرتبط أساساً باستعادة المنطقة لحالتها النهضوية وعناصر قوتها، وبتصاعد العمل المقاوم في فلسطين.

بالإضافة إلى ذلك فإن حلّ الدولتين ما زال يلقى قبولاً من معظم دول العالم، حيث يعترف 137 منها رسمياً بدولة فلسطين؛ بالإضافة إلى دول عديدة أخرى تتبنى هذا الحل ولكنها بانتظار تحقيق نجاحات في مسار التسوية. فإذا كان هذا حال حلّ الدولتين الذي فشل، وتجاوزه الكيان الصهيوني، وتعامل كـ"دولة فوق القانون" ولا قيمة للضغوط الدولية عليها؛ فما بالك بحلّ "الدولة الواحدة" الذي سيحتاج إلى مشوار من نوعٍ آخر؛ قد يجد الفلسطينيون أنفسهم "بعد عمر طويل" أنهم كانوا يجرون خلف السراب.

وفي كل الأحوال، فقد حذرنا سابقاً من الوقوع في وهم "الشرعية الدولية" التي لا يمكن المراهنة عليها في انتزاع الحقوق وتحرير الأرض، خصوصاً في الحالة الفلسطينية.

***

من ناحية خامسة، لا يجيب دعاة الدولة الواحدة عن هوية الأرض والإنسان في فلسطين بعد إقامة هذه الدولة، وهل ستعود إلى طابعها العربي الإسلامي؟ وهل من حق كافة المستوطنين اليهود الذين جاؤوا على مدى أكثر من مئة عام من كافة بقاع العالم فقط لمجرد كونهم يهوداً، الاحتفاظ بحق المواطنة والجنسية "الفلسطينية"؟! وهل يحق لمن جاء بقوة السلاح وتحت غطاء الاحتلال وضدّ إرادة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، أخذ تلك المواطنة والجنسية. وعلى أي أساس يرضى دعاة الدولة الواحدة إعطاء هذا الحق لمجموعات من الغزاة المحتلين؟!

وقد يجادل البعض أنه عندما تتشكل الدولة الواحدة، فإن الكثير من هؤلاء سيرغبون بالعودة إلى بلدانهم، بعد انتهاء المشروع الصهيوني وفشله. ولذلك فإنه يوافق "تكتيكياً" على فكرة الدولة الواحدة... لكن ذلك ضربٌ من "السذاجة" السياسية إذا لم يكن يدرك أن الصهاينة واعون لهذه المآلات تماماً.

أما الاعتبار السادس الذي يجب أن يوضع في الذهن، فإن الدعوة إلى الدولة الواحدة قد تنعكس سلباً على العمل المقاوم ضدّ المشروع الصهيوني، بتحويل المعركة إلى معركة حقوقية سياسية قانونية؛ وتصبح هروباً من المقاومة وتكاليفها وأثمانها وتشتيتاً للبوصلة؛ في الوقت الذي تشير فيه الدلائل إلى الفعل المقاوم بكافة أشكاله (وخصوصاً المسلح) هو المؤهل، كما أشرنا، لتوفير "الحرارة" الكافية لتفكيك العلاقة بين اليهود والصهيونية.

ومن ناحية سابعة، فإن الدعوة للدولة الواحدة قد توفّر "شرعنة" غير مقصودة للاحتلال في الضفة الغربية، باعتبار ضمها إلى مشروع الدولة

الواحدة، والتعامل "الواقعي" مع الاحتلال باعتباره الدولة التي يسعى إلى تفكيك علاقتها بالصهيونية؛ في الوقت الذي يتابع المشروع الصهيوني عمله المنهجي المنظم في تهويد الأرض والإنسان، ويترك لهؤلاء أن يستفرغوا جهودهم وأوقاتهم، كما استفرغ إخوانهم دعاة حلّ الدولتين جهودهم في السنوات الخمسين الماضية.

وثامناً، وأخيراً، يدعو البعض للدولة الواحدة، حتى لا يرفع الصهاينة عقيرتهم بإن دعاة مشروع التحرير يريدون أن "يرموا اليهود في البحر"؛ وهي بالتأكيد دعوى كاذبة. وباختصار فإن مشروع التحرير هو مشروع نهضوي حضاري إنساني، وأصحاب هذا المشروع معنيين بعودة الحقوق إلى أصحابها وبعودة فلسطين إلى أهلها؛ وبتحقيق العدل لكل إنسان مهما كان دينه وطائفته أو قوميته وعِرقه، وليسوا معنيين بتقديم الوعود والتنازلات المجانية المسبقة لمن دمّر فلسطين وهجَّر شعبها ونهب خيراتها. ولا ينبغي لأصحاب المشروع أن يحشروا أنفسهم في زاوية البحث عن حلول للمشروع الصهيوني ونتائج احتلاله، والتي ينبغي أن يتحملها بنفسه.

وفي المقابل، فإن الصهاينة أنفسهم لا يُبررون للعالم كيف رموا بالفعل الشعب الفلسطيني في حرب 1948 في البحر وشتتوه في أقطار الأرض، ولا يهتز لهم ضمير على جرائمهم على مدى أكثر من سبعين عاماً؛ ولديهم من الوقاحة ما يكفي لرفض حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم، بالرغم من أن كل العالم يقف معهم في هذا الحق. وإذا كانوا يملكون حداً أدنى من الإنسانية، فليكفّوا عن إثارة "فزاعة" المستقبل، وليعالجوا مثلاً بعض ما اقترفت أيديهم فعلاً تجاه شعب فلسطين، وليرضخوا لحق اللاجئين الفلسطينيين الطبيعي والبديهي بالعودة.

***

ستبقى فكرة الدولة الواحدة في ظاهرها ذات إغراء ومنطق قد يجذب العديدين؛ لكنها تظل في السياق المنهجي والموضوعي فرضية لا يمكن البناء

عليها، وعملاً دعائياً تسويقياً لا يمكن المراهنة الحقيقية عليه؛ إلا إذا كان المقصود بالدولة الواحدة تحرير فلسطين وإسقاط المشروع الصهيوني تحت ضربات المقاومة، وإقامة هذه الدولة وفق إرادة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

وبالتالي، سيعود الفلسطيني والعربي والمسلم وكل أحرار العالم، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى المربع الأساسي لمشروع التحرير وهو مربع المقاومة.

الوهم الرابع

الجمع بين السلطة ببنيتها الحالية وبين المقاومة المسلحة تحت الاحتلال

لن تسمح "إسرائيل" بقيام سلطة فلسطينية تتبنّى المقاومة المسلحة أو توفّر غطاء لها تحت احتلالها، حتى لو كانت هذه المقاومة تعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وتفوز في الانتخابات التشريعية والرئاسية فوزاً كاسحاً.

إن الاحتلال الاستيطاني الإحلالي العدواني الصهيوني ينازعك على الأرض وعلى هويتها، وينازعك على الإنسان وعلى هويته، ولديه برنامج استراتيجي ممنهج ومتدرج للسيطرة وتغيير الهوية. وهو ليس جمعية خيرية، كما أنه ليس حالة "ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان" خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بأرض فلسطين وبالإنسان الفلسطيني. وقام هو بتكييف البنية الوظيفية للسلطة للتماهي مع هذه الأهداف. وهو بالتالي ليس غبياً لدرجة أن يسمح لك بالتعبئة، والتحشيد، والاستفادة من الإمكانات المؤسسية والمادية وتبنّي العمل المقاوم للتخلص منه.

ولذلك، فعندما فازت حماس بالانتخابات في 2006 وشكلت حكومتها، قام الصهاينة بحملات عسكرية واغتيالات ومجزرة مخيم الشاطئ، لحشر حماس في زاوية التطويع أو الرد؛ مما دفع حماس للرد العسكري بعملية "الوهم المتبدد" في حزيران/ يونيو 2006، حيث ثبت أنه لا يمكن استيعابها في مسار التسوية، فقام الصهاينة بحملة عسكرية واسعة وبحملة اعتقالات شلّت عمل حكومة حماس في الضفة، كما شلّت المجلس التشريعي. وليس ثمة أفق، بعد تجربة الـ 16 عاماً الماضية، بإمكانية أن تقود حكومة تتبنى المقاومة المسلحة الحكومة في الضفة الغربية. أما نجاح حماس في قطاع غزة فيعود إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل منه، واكتفائه بحصاره من الخارج، مع قدرة قوى المقاومة على تطوير إمكاناتها للدفاع عن القطاع ضدّ عدوانه.

يبقى ثمة أمر يحتمل النقاش، وهو إمكانية إعادة تعريف وتكييف السلطة وبناها المؤسسية في الضفة الغربية، بما يتواءم مع بيئة شعب في مواجهة الاحتلال. وأن تتشكل البنى المؤسسية بما يتواءم مع تعزيز الصمود الفلسطيني تحت الاحتلال، والخروج عن هيمنته اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وتعليمياً، وثقافياً... وإلغاء التعاون والتنسيق الأمني؛ وأن تكون حالة الاحتكاك مع العدو مرتبطة بضرورات الأمر الواقع واستثناءات المتطلبات المعيشية التي تُقدر بقدرها. وعند ذلك فإن السلطة القائمة تركز على خدمة الشعب الفلسطيني، بينما تترك المقاومة وشأنها، إن لم تستطع تبنيها أو توفير الغطاء لها. فإذا ما رفض الصهاينة، وقاموا بالهيمنة المباشرة على أي من خطوط العمل الخدمية، فعند ذلك يتحملون هم أعباءه ومسؤولياته كقوة احتلال، بينما تتابع المقاومة عملها. وبالتالي، يُحوّل الفلسطينيون خسارتهم المحتملة لأي من المؤسسات إلى مزيد من التكاليف والأثمان على الاحتلال، بمعنى أن العمل المؤسسي تحت الاحتلال هو عملية نضالية (تعليمية، واقتصادية، وثقافية، وصحية...) وأي خسارة فيها يجب أن تسهم في رفع وتيرة النضال، وتكشف الوجه القبيح للاحتلال.

أما إن أرادت حماس وقوى المقاومة الدخول في الانتخابات التشريعية كمعبر إجباري للشرعية الفلسطينية (مع أن هذه الفكرة نفسها أصبحت مستبعدة، وأقرب إلى حالة افتراضية خصوصاً بعد تعطيل عباس للانتخابات في 2021/4/29)، فيجب أن يكون واضحاً أنه ليس هناك ثمة مراهنة على حكومة تديرها المقاومة، وفق النمط التقليدي للسلطة المصممة لخدمة الاحتلال، وأن إعادة تعريف السلطة وتكييفها وطنياً هو مسار إجباري أيضاً. وهو ما قد يفقد السلطة مبررات وجودها بالنسبة للاحتلال، الذي سيستخدم كافة الأدوات الممكنة لتطويعها. أي أنه لو افترضنا جدلاً سيطرة المقاومة على السلطة في الضفة مباشرة أو من خلال من يمثّل برنامجها؛ فإن ذلك سيُحولها بالضرورة إلى حالة اشتباك مع الاحتلال وحلفائه الذين يحتلون الأرض،

ويتحكمون بالبنى التحتية، وبالموارد المالية للسلطة وصادراتها وارداتها، وبحركة الأفراد، والمواصلات، وعمل المؤسسات. وبالتالي، فإما أن تتكيف السلطة مع بنية البرنامج المقاوم، أو تتكيف المقاومة (ولو بدرجة أو بأخرى) مع متطلبات الاحتلال؛ أو تنهار أو تتعطل السلطة أو عدد من مؤسساتها.

الوهم الخامس

صناعة قرار فلسطيني مستقل تحت الاحتلال

ربما كان مجرد مناقشة الفكرة نفسها أمراً مستبعداً قبل اتفاقات أوسلو. وكان التفكير بعقد مجلس وطني، أو مجلس مركزي فلسطيني، أو لقاء لجنة تنفيذية تحت الاحتلال أقرب إلى نكتة سمجة ووقحة. ومنظمة التحرير طوال الفترة 1967–1993 لم تكن فقط تعقد لقاءاتها في الخارج، بل كانت تستبعد فلسطينيي الداخل (الضفة والقطاع وأراضي 1948) من النِّصاب عند عقد اجتماعات المجلس الوطني. ففي أواخر السبعينيات أدخلت نحو مئة عضو من أبناء الداخل في عضوية المجلس، زادوا لاحقاً إلى 180، وبقيت أسماؤهم غير معلنة، خشيةً على سلامتهم، ولم يكونوا يُحتسبون في نصاب الانعقاد؛ حتى لا يتسبب الاحتلال بتعطيل عمل المجلس من خلال منع عدد من أعضائه من الحضور.

ولطالما تباهت حركة فتح وشدّدت على صناعة القرار الفلسطيني المستقل؛ غير أن الممارسة السياسية بعد اتفاقات أوسلو عطّلت منظمة التحرير ومؤسساتها. وعندما أرادت قيادة المنظمة (قيادة فتح) عقد اجتماعات للمؤسسات التمثيلية للمنظمة، قامت بعقدها تحت الاحتلال. فأصبح العدو هو الذي يعطي الإذن (ولو ضمنياً) لعقد اجتماعات المجلس الوطني أو المركزي، أو اللجنة التنفيذية... وهو قادر متى شاء على إفشال وتعطيل هذه الاجتماعات، أو اعتقال وإبعاد من يشاء من الأعضاء، ومنع دخول أو خروج أي من الأعضاء. كما حدث تغييب خطير لأبناء فلسطين في الخارج (وهم أكثر من نصف الشعب الفلسطيني). بالإضافة إلى أنه لم يكن بالإمكان عمل إصلاح مؤسسي حقيقي في منظمة التحرير بتغييب فصائل المقاومة الفلسطينية، وتحديداً حماس والجهاد الإسلامي، والتي كان أحد أسبابها عقد الاجتماعات تحت الاحتلال.

إذا ما أريد للقرار الفلسطيني أن يكون حرّاً ومستقلاً، فمن البداهة ألّا يكون للاحتلال تأثير في مدخلاته ومخرجاته، وفي عقد اجتماعاته وفي حضور أعضائه، وألا يكون الاحتلال هو "الحاضر الغائب" الذي يفرض أجندته على حركات مقاومة تقول إنها تسعى للتخلص منه. ولذلك فهذه الاجتماعات المتعلقة بصناعة القرار يجب أن تكون خارج مناطق الاحتلال. وغير ذلك هو نوع من المماحكة وخداع الذات؛ أو استسلام لإرادة الاحتلال.

الوهم السادس

قيادة المشروع الوطني بقيادة متنازلة عن الوطن!!

وهذا من عجائب التاريخ الفلسطيني والتجربة الفلسطينية.

هذه القيادة التي تنازلت "رسميّاً" عن أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين في اتفاقيات أوسلو، و"شرعنت" ذلك في اجتماعات "مفبركة" للمجلس الوطني في 1996 و1998؛ أدارت بطريقة بائسة ومفجعة حتى "معركة" إنشاء الدولة الفلسطينية على ما تبقى من فلسطين. ورضيت بأن تكون منزوعة السلاح، ودون جيش، وبتبادل الأراضي. كما يتحدث كثير من قادتها في لقاءاتهم الخاصة، عن التنازل عملياً عن حق العودة في نهاية المطاف، باعتباره متطلباً "إسرائيلياً" أساسياً لإنشاء الدولة.

لم تلتزم هذه القيادة ببرنامج النقاط العشر الذي يتيح لها إنشاء السلطة الوطنية "المقاتلة" على أي جزء يتم تحريره من فلسطين؛ ولم تلتزم بما يسمى "البرنامج المرحلي" ولا بمتطلباته. وأثبتت للعدو أنها قابلة للضغط و"الطرق والسحب"، واستخدم العدو تسويته السلمية معها غطاءً لتهويد ما تبقى من فلسطين. وهي لم تستشر الشعب الفلسطيني في تنازلاتها، كما تجاهلت حق الأمة العربية والإسلامية في أرض فلسطين المقدسة المباركة، وكذلك حق الأجيال القادمة فيها.

إن قيادة فشلت في الحفاظ على أبرز ثوابت القضية، وفشلت (فوق ذلك) حتى فيما تسمّيه برنامجاً مرحلياً، أو في إدارة "التفاوض" على ما تبقى من فلسطين، ورضيت أن تقود كياناً خدماتياً للاحتلال...، هي قيادة غير مؤهلة لقيادة مشروع وطني يهدف للتحرير سواء للضفة والقطاع أم للأرض المحتلة سنة 1948.

الوهم السابع

قيادة المشروع الوطني بقيادة لا تحترم العمل المؤسسي

تواجه الثورة قوة استعمارية استيطانية طاغية، مدعومة بقوى عالمية؛ كما تعاني من بيئة استراتيجية (عربية وإسلامية) ضعيفة، ومتخلفة، ومفكّكة ومتناحرة. ولذلك، فإن الثورة أحوج ما تكون إلى طاقات وإمكانات كل فرد من أبناء شعبها وأمتها ومناصريها، وأحوج ما تكون إلى تنظيم إمكاناتها ومواردها المحدودة (قياساً بما لدى عدوّها) بأفضل الطرق وأكثرها فعالية وتأثيراً. أما في الواقع الفلسطيني، فقد ابتُلينا بقيادة فشلت في تجنيد طاقات الشعب الفلسطيني وتحشيده وتعبئته، في الداخل والخارج في مشروع التحرير.

وتحت هذه القيادة كان هناك إصرار عنيد على هيمنة الفرد الواحد والفصيل الواحد.

هذه القيادة دخلت في اتفاق أوسلو دون موافقة شعبية فلسطينية (مع تأكيدنا أن قضية فلسطين هي قضية مقدسة، وقضية أمة تخص كل عربي وكل مسلم).

وتنازلت عن معظم فلسطين التاريخية، وقامت بتعطيل (أو الإلغاء الفعلي) للميثاق الوطني الفلسطيني، دون أن تأبه بالإرادة الشعبية الفلسطينية، ولا بإرادة الأمة، ولا بحقيقة أنَّ أرض فلسطين غير قابلة للتنازل عن أيِّ جزء منها مهما كان صغيراً، ومن أيِّ كان.

وتحت هذه القيادة جرى تقزيم منظمة التحرير الفلسطينية، وإفراغها من مضمونها النضالي، وتدهورت وتردّت مؤسسات المنظمة فلم تعد تسمع لها حِسّاً ولا همساً؛ ولم تعد حاضرةً في الوسط الشعبي الفلسطيني. وأصبحت المنظمة أقرب إلى دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية، فكأن "الأَمَةَ وَلَدت ربَّتها". ووضعت هذه القيادة المنظمةَ في "غرفة الإنعاش"، لتُستدعى فقط

عند الحاجة لاستخدام "ختم الشرعية" في تمرير القرارات التي تريدها القيادة المتنفذة.

منذ أكثر من ثلاثين عاماً لم ينعقد مجلس وطني تمثيلي حقيقي لمنظمة التحرير، ولم يتجدد مجلسها المركزي ولا لجنتها التنفيذية بصورة تعكس القوى الحقيقية الفاعلة على الأرض. وما زالت الأبواب مغلقة في وجه مشاركة حقيقية لقوى كبيرة فاعلة ومؤثرة في الساحة الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي. كما أن قيادة المنظمة تمارس سياسات تعارضها قوى أساسية في المنظمة نفسها مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية والجبهة الشعبية – القيادة العامة والصاعقة والمبادرة الوطنية، خصوصاً فيما يتعلق باتفاقيات أوسلو، والتنسيق الأمني مع الاحتلال، وتعطيل مسار الانتخابات والمصالحة الوطنية وإصلاح منظمة التحرير.

وكان قرار محمود عباس بقانون والذي أصدره في 2022/2/8 باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها ومؤسساتها، تابعة لـ"دولة فلسطين"، ضربة أخرى قاسية للعمل المؤسسي الفلسطيني، حيث رأى فيه كثير من الخبراء والمتخصصين "شرعنة" لمسار تقزيم المنظمة، وجعلها دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية. وقد جعل المنظمة جزءاً من دولة لم تقم على الأرض، وما زالت تحت الاحتلال الصهيوني. في الوقت الذي لا يملك فيه عباس هذه الصلاحية أصلاً، ويقوم بخطوته هذه بمخالفات دستورية قانونية، ويسير عكس المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ويتصرف بقضايا كبرى حساسة بشكل فردي على هواه.

والفشل نفسه ينطبق على السلطة الفلسطينية، التي بدل أن تتطور من حكم ذاتي إلى دولة مستقلة على الأرض المحتلة 1967، تحوَّلت مع الزمن إلى كيان وظيفي أمني يخدم أغراض الاحتلال أكثر مما يخدم تطلعات الشعب الفلسطيني، وأصبحت أداة لقمع هذا الشعب وقواه المقاومة والمنتفضة؛ في الوقت الذي أُنشأت بنيةً مؤسسية ينخرها الفساد، وتتبنى اقتصاداً استهلاكياً

يربط حياة الناس بعجلة الاحتلال، بدلاً من أن تبني اقتصاداً مقاوماً يؤسس للانفكاك عن الاحتلال.

هذه القيادة لم تكتفِ فقط بعدم تنظيم طاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، خصوصاً في الخارج، وإنما احتكرت تمثيل جالياتهم ونقاباتهم ومؤسساتهم الشعبية، ثم "نامت" عليها. فلا هي فعَّلتها، ولا هي تركت الآخرين يُفعّلونها!!

هذه القيادة التي أهدرت طاقات شعبها، وأفرغت مؤسساته الرسمية التمثيلية من مضمونها، أثبتت على مدى ثلاثين عاماً على الأقل، افتقادها للرؤية، وللبوصلة، ولإرادة المقاومة، وللقدرة على إنفاذ برنامج وطني يستوعب الشعب الفلسطيني وإمكاناته. ولأنها تريد أن تبقى مهيمنة متفردة بزمام الأمور وصناعة القرار، فهي ما زالت تُغلق الأبواب في وجه أي إصلاح حقيقي للبنى الأساسية للمنظمة والسلطة، وأمام أي تمثيل حقيقي جاد، يعكس القوى الفاعلة على الأرض في المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية وباقي مؤسسات المنظمة؛ كما تغلق الأبواب أمام أي مراجعات حقيقية لمسار أوسلو ومسار التسوية الذي ثَبُت فشله. وهي تفعل ذلك كله وتدرك أو لا تدرك قيمة كل ثانية تضيع علينا في عدم تحشيد طاقاتنا وتنظيمها، بينما يقوم العدو بتهويد الأرض والإنسان في فلسطيننا المباركة المقدسة. وهو سعيد بهكذا قيادة حوَّلت احتلاله إلى استعمار "خمسة نجوم"!!

أما إن رفعتَ صوتك بالاحتجاج على هذا الوضع المُزري، وطالبتَ بالإصلاح، وقمتَ بأي خطوة في هذا الاتجاه، فستُفاجأ بالصراخ والعويل و"الشيطنة" وحملات التشويه التي تملؤ الدنيا من "سدنة" المنظمة، الذين ستدبُّ فيهم الروح والحيوية وينشطوا في ملاحقتك (وليس في إصلاح المؤسسات وتطويرها) إلى أن يطمئنوا إلى إسكاتك وتحييدك، ليعودوا بعد ذلك إلى سباتهم من جديد!!

الوهم الثامن

"تمظهرات" الدولة قبل نجاح الثورة

لعلّ هناك مجالاً للنقاش عن فوائد إعلان استقلال فلسطين، أو إعلان دولة فلسطين، لإثبات الحق وملء الفراغ المحتمل، وتحقيق الاعتراف الرسمي العربي والدولي. وهو ما فعلته القيادة الفلسطينية سنة 1948 عندما أنشأت حكومة عموم فلسطين وأعلنت الاستقلال؛ كما فعلته القيادة الفلسطينية سنة 1988. غير أن هذا الإجراء يظل عملاً مسانداً للحقائق التي يجب إنشاؤها على الأرض؛ وإلا فسيضيع أو ينزوي في حركة التاريخ، كما حدث في إعلاني 1948 و1988.

أما حالة الإيهام التي نُحذِّر منها هنا، فتتركّز على أن القيادة السياسية المسكونة في الرغبة بالإنجاز، وإقناع الجماهير بحسن أدائها، قد تلجأ إلى مجموعة من الإجراءات المضللة، و"خداع الذات" من خلال التوسع في الشكليات المرتبطة بهيكليات الرئاسة والحكومة والوزارات والسفارات والوفود الخارجية، ومن خلال استنزاف أموال "الثورة" وإمكاناتها وطاقاتها وأوقاتها على أشكال "بيروقراطية" تؤدّي إلى إنتاج طبقة من المنتفعين، وتفسح المجال إلى إفساد المناضلين؛ بينما تَصرِف مسار الثورة عن جوهر مضمونها الجهادي النضالي.

إنّ جوهر المشروع والنصيب الأكبر لنفقاته يجب أن يصُبَّ في المقاومة المسلحة وفي العمل الانتفاضي، وفي دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه. وإن الحس والالتزام الثوري الجهادي وحالة الاستعداد المستمر للتضحية بالنفس والمال، يجب أن تكون شرطاً أساسياً ومتطلباً لا محيد عنه لقيادة المشروع، ولكل من يمارس معها العمل السياسي والتعبوي والإعلامي... وغيره. وهو ما فعلته وتفعله كل القوى الجهادية والثورية الجادة في مشاريع التحرير. أمّا "التمظهرات" الحالية لسفارات دولة فلسطين

ومنظمة التحرير، وللسلطة الفلسطينية وهيكلياتها، ولمشاريع "الرفاه" تحت الاحتلال... فهي أوهام تصرف المسار الوطني عن جوهر مشروعه التحرري، وتستنزف إمكاناته، بل وتفقده الكثير من المصداقية والاحترام في عيون الدول والشعوب.

إنّ العمل الثوري لا يتناسب مع السلوك المترف، لأن هذا السلوك مَفسدةٌ لرجال الثورة. كما أن استخدام أموال الثورة أو بعضاً منها على المُتع والرفاهية الشخصية هو استخدام في غير مكانه، ويعدُّ تضييعاً للأمانة. والترف بطبيعته يؤدي إلى الاسترخاء، الذي يُبطل روح الجهاد والتضحية ويفقدها معناها؛ كما يحرف البوصلة باتجاه المكاسب الشخصية والمنافسات المصلحية.

وفي الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تُبسط عليكم الدنيا كما بُسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم" (رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد).

إن على رجال الثورة أن يدركوا أن احترام الناس وحبَّهم لهم مرتبط في أحد عناصره الرئيسية بمصداقيتهم وتواضعهم وحرصهم على المال العام؛ وليس بمظاهر الزعامة الفارغة. وهناك الكثير من الفقراء والكادحين المخلصين الذين ينصرون فلسطين والقدس والثورة والمجاهدين، ويتبرعون بالقليل الذي لديهم، وربما حرموا أنفسهم من بعض الاحتياجات مقابل الإسهام في دعم الثورة والجهاد...، فيجب على رجال الثورة أن يُقدّروا هؤلاء ويتذكروا مسؤوليتهم الأخلاقية تجاههم (بعد مسؤوليتهم تجاه ربهم سبحانه) بحيث يُنفقوا كل قرشٍ في مكانه.

وهذا ينطبق بالتأكيد (وبشكل أكثر حساسية) على قادة حركات المقاومة الإسلامية في حياتهم وسلوكهم ومقراتهم وضيافتهم، بعد أن تطلعت أنظار الأمة إليهم؛ إثر تصدُّرهم للعمل الفلسطيني المقاوم.

من جهة أخرى، فإن الغنى والثراء بحدّ ذاته ليس عيباً، ولا مَطعناً في المصداقية، ما دام من مال حلال، وليس استرزاقاً على حساب الثورة، ولا عبئاً عليها. وما دام هذا الغنيُّ يضع نفسه وماله في سبيل الله، وفي خدمة مشروع التحرير؛ فالحاجة إلى أمثاله كبيرة، مع الحذر من الإسراف ومظاهر الترف، ومن الخلط بين ما هو شخصي وما هو للمال العام؛ وعدم استفزاز الناس بأي من المسلكيات الظاهرة التي قد تتسبَّب بتشويه صورة الثورة.

الوهم التاسع

إصلاح البيت الفلسطيني دون قيادة انتقالية

أثبتت التجربة، وبعد ظهور نتائج آخر انتخابات للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية سنة 2006، والتي فازت فيها حماس، أن القيادة الفلسطينية الحالية لمنظمة التحرير وللسلطة، حتى كتابة هذه السطور، غير جادة في إصلاح البيت الفلسطيني، ولا في المضيّ في الانتخابات للمؤسسات التشريعية والتنفيذية إلى نهايتها، على أسس ديموقراطية شفافة؛ وأنها طالما لم تضمن استمرار سيطرتها وهيمنتها على المنظمة والسلطة، فإن أي عملية إصلاحية لن تتم، وأن أي إصلاحات معروضة من طرفها هي مجرد إجراءات ديكورية وشكلية فارغة المضمون ومضيعة للوقت.

هذه القيادة أطلقت على نفسها "رصاصة الرحمة" عندما قامت بتعطيل مسار الانتخابات الفلسطينية في 2021/4/29؛ وأكدت الشكوك التي كانت قائمة أصلاً تجاهها؛ وانسجمت مع سلوكها التاريخي، ومع عقليتها التي تنزع إلى الهيمنة والاستبداد. وبالتالي، فلم تعد القيادة الحالية مؤتمنة على أي عملية إصلاح أو تطوير جادة للبيت الفلسطيني، وفقدت ما تبقى لها من ثقة ومصداقية. وهي ما زالت مُصرّة على أن تُمثِّل "القديم" الأوسلوي وشبكة مصالحه وفساده وفشله، وأن تعيد إنتاج الفشل مرات ومرات.

وأصبح واضحاً أنه لا يمكن القيام بالإصلاح من خلال (أو تحت إشراف) الرموز والقيادات التي تقوم بمحاربته، ولها مصلحة محققّة في إفشاله. كما أصبح واضحاً أن تمثيلها لحزب أو فصيل مُعيّن (فتح) قد جعل حساباتها مرتهنة باستمرار سيطرته وهيمنته على المؤسسات الرسمية الفلسطينية؛ وليس بالضرورة بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني.

وخلال أكثر من خمسين عاماً، تمت ممارسة السلوك نفسه وبالعقلية نفسها. بل لجأت هذه القيادة إلى ابتزاز فصائل فلسطينية وازنة، كالجبهتين الشعبية والديموقراطية، مالياً بإيقاف صرف مخصصاتها من الصندوق القومي الفلسطيني.

وفي كل استحقاقات المصالحة وترتيبات البيت الفلسطيني، شاركت هذه القيادة في المفاوضات (أو قادتها) ووقّعت الاتفاقات في إطار تكتيكي غير جاد، يقوم بـ"إدارة" التفاوض وتقطيع الأوقات، لضمان استمرارها ولإعادة إنتاج نفسها.

ولذلك، فإذا كنا نتحدث عن إصلاح حقيقي فلسطيني، وعن تداول سلمي للسلطة، وعن الشروط الموضوعية للنجاح في إعادة بناء منظمة التحرير وتطوير مؤسساتها واستيعاب كافة القوى والفصائل والكفاءات الفلسطينية؛ فلا بدّ من قيادة انتقالية تدير هذا المسار. ولا بأس أن تكون هذه القيادة الانتقالية هي الإطار القيادي المؤقت، ولا بأس من توسيعه ليشمل قوى حقيقية صاعدة، ولا بأس أن تنبثق عنه قيادة تنفيذية مُصغرة... المهم أن تتمتع هذه القيادة بالثقة، والمصداقية، والجدية للمضي بالعملية إلى نهايتها.

وإذا كان هذا الاقتراح يمثل حلّاً عملياً ومخرجاً كريماً للقيادة الحالية للمنظمة والسلطة، فإن كاتب هذه السطور، يشك في استجابتها لذلك، بانتظار أن تحدث ظروف ذاتية وموضوعية تفرض نفسها فرضاً عليها، وتجبرها على النزول عن الشجرة، كاستقالة أبي مازن أو وفاته وتفتت منظومته القيادية، وكتراجع شرعيتها العربية والدولية واندثارها، نتيجة أوضاع سياسية مستجدة، ونتيجة حقائق مفروضة على الأرض.

الوهم العاشر

مصطلح "طرفَي الانقسام"

وهو مصطلح مُضلِّل انتشر منذ سيطرة الحكومة التي تقودها حماس على قطاع غزة، وسيطرة حكومة "الطوارئ" التي تقودها فتح على مناطق السلطة في الضفة الغربية، في سنة 2007. ويَستخدم هذا المصطلح عادة أولئك الذين يحاولون تقديم أنفسهم بشكل موضوعي على أساس أنهم على مسافة واحدة من الطرفين، وعلى أساس تحميل الطرفين مسؤولية الانقسام بالدرجة نفسها تقريباً. أي أن السياق الذي يتم استخدامه فيه هو سياق مضلّل وغير موضوعي.

ابتداء، ومن ناحية أولية يظهر أن انقساماً فعلياً حصل من ناحية جغرافية بسيطرة حماس على قطاع غزة وسيطرة فتح على الضفة الغربية، وأن الانقسام مؤسسياً حصل باستناد حماس على مؤسسة المجلس التشريعي وحق أغلبيته في تشكيل الحكومة، ومحاسبتها، وإعطاء الثقة وحجبها؛ وباستناد فتح على مؤسسة رئاسة السلطة، وقدرتها على الاستفادة من هيمنتها على منظمة التحرير في "شرعنة" إجراءاتها.

وَوَجهُ الإيهام والتضليل في هذا المصطلح أن الانقسام بمعناه الظاهر محصور في الضفة والقطاع، ولكن الطرفان لا يتقاسمان في الحقيقة المسؤولية في البيئة الفلسطينية العامة ولا في المؤسسة "الرسمية" الفلسطينية. فقيادة فتح التي هي قيادة السلطة تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية بشكل كامل، وتحتكر السفارات والتمثيل، وصناعة القرارات وإنفاذ السياسات والإجراءات؛ بطريقة شبه مطلقة. أما حماس فنصيبها عملياً "صفر" في منظمة التحرير، وهي ليست مسؤولة عن تعطيل أي قرارات أو إجراءات في المنظمة. أما مسؤولية ضعف

المنظمة، وانهيار مؤسساتها، وتدهور أدائها، وإغلاقها في وجه عملية الإصلاح والتغيير والشراكة؛ فهي مسؤولية قيادة فتح عباس دون غيرها.

والهيمنة والسيطرة على "الشرعية" الفلسطينية هي سيطرة فتحاوية بالأساس، سواء أكان ذلك في المنظمة أم في السلطة، وهي الجهة الممسكة فعلياً بمفاتيحها. وبالتالي، فتعطيل أو إنفاذ أي عملية إصلاحية تشريعية أو تنفيذية هو أمر مرتبط بالأساس بقرار قيادة فتح وليس بغيرها. ولا يمكن تحميل حماس أو قوى المعارضة المسؤولية عن ذلك.

كما أثبت السير في التجربة الأخيرة لإصلاح البيت الفلسطيني، أن حماس قدمت كافة التنازلات التي طلبتها فتح، بالرغم من أن عدداً منها حقوق أصيلة كالتنازل عن شرط التزامن الوارد في اتفاق المصالحة 2011، أو السكوت عن حلّ المجلس التشريعي...؛ وأنه عند لحظة الوصول إلى الاستحقاق الانتخابي فإن قيادة فتح عباس هي التي عطلت المسار، وأعادت الجميع إلى مربع "الانقسام" لتتابع الاستئثار بالسلطة، ولتتهرَّب من الاحتكام إلى الشعب الفلسطيني؛ ولينكشف أمام الجميع أن هناك من يتحمّل أساساً مسؤولية الانقسام.

باختصار هم " ليسوا سواء"، إذ من الظلم أن يُستخدم هذا المصطلح "طرفَي الانقسام":

بينما هناك طرف يستند في شرعيته إلى عكازات عربية ودولية مصطنعة، في مقابل طرف يستند (ومستعد أن يستند) إلى إرادة الشعب الفلسطيني.

وبينما هناك طرف متنازل عن معظم فلسطين، ومرتَهن لإرادة الاحتلال، ويقود كياناً وظيفياً يخدم الاحتلال، ويطارد المقاومة ويقمع الحريات، في مقابل طرف متمسك بفلسطين كاملة، ويقاتل الاحتلال ويصنع الانتصارات، ويعبر عن كرامة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

وبينما هناك طرف يُغلق أبواب المؤسسات الرسمية "الدستورية" ويبلع مفاتيحها، وطرف محروم من نيل فرصته العادلة وحقوقه الطبيعية.

وبينما هناك طرف يستند إلى مسار تسوية فاشل موهوم، منتهي الصلاحية، وطرف يستند إلى الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في كامل أرضه، وإلى الميثاقين القومي والوطني لمنظمة التحرير نفسها.

وبينما هناك طرف مسؤول أساسي، طوال أكثر من ثلاثين عاماً، دستورياً وسياسياً وأخلاقياً عن التراجعات والكوارث التي أصابت العمل الفلسطيني؛ وطرف تابع الصبر على قمع سلطة عباس، كما تابع القبض على جمر المقاومة وتحدي الاحتلال والنكاية في العدو.

وبمعنى آخر، فلسنا أمام مجرد "طرفين مخطئين"، بحاجة فقط للخروج من حساباتهما الذاتية، وإنما أمام اتّجاهين مختلفين في الرؤية والمنهج ومسارات العمل وأولوياته، ومختلفين في العقلية التي تُدار بها الأمور، ومختلفين في طريقة الاستناد إلى الشرعيات. وبالتالي، فتعبير "طرفَي الانقسام" بالشكل الذي يتم استخدامه فيه، يعطي إيحاء مُضلّلاً، وهو غير دقيق علمياً وموضوعياً.

ثم إن علاج الانقسام ليس مرتهناً فقط بمجرد الدخول في بيت واحد، وإنما بطريقة إدارة هذا البيت، وفق منظومة يحترمها الجميع (تعبّر عن المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتطلعاته وتطلعات أُمته)... وإلاّ فـ"الطلاق" نهايته السريعة والمحتومة.

الوهم الحادي عشر

تحرير فلسطين دون مقاومة مسلحة

ربما لم تكن هذه المقولة لتكون محل نقاش لولا تبني القيادة الفلسطينية والبلدان العربية والإسلامية لمسار التسوية السلمية، ودخول اتفاقية أوسلو حيز التنفيذ أواخر 1993.

ويعود جانب من الوهم إلى أن فلسطين نفسها قد أعيد تعريفها لدى هؤلاء ولدى ما يسمى المجتمع الدولي، فأصبحت مقتصرة على الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطين المحتلة سنة 1967 أي نحو 23% من فلسطين التاريخية؛ وأصبح موضوع "التحرير" مقتصراً عليها؛ بينما تمّ تجاهل معظم أرض فلسطين أو فلسطين المحتلة سنة 1948 التي قام عليها الكيان الصهيوني. وبالتالي، أصبح خروج الاحتلال الإسرائيلي من الضفة والقطاع مرتبطاً بمسار التسوية السلمية، وليس بالكفاح المسلح. كما أن ثمة من يراهن على المقاومة السلمية الشعبية، والعمل الديبلوماسي، والضغط الدولي، وأدوات التعبئة والتوعية.

غير أنه بشكل عام، فإن مشاريع التحرير ضدّ الاستعمار ارتبطت أساساً بالمقاومة المسلحة، أو بتحويل بقاء المستعمر إلى حالة خسارة واستنزاف مستمر وخصوصاً في أمنه واقتصاده وموارده البشرية، بحيث تصبح التكاليف أعلى من المكاسب المحتملة، وهو ما لا يتم عادة دون مقاومة مسلحة.

وإذا وضعنا تحرير فلسطين في إطارها الصحيح، أي تحريرها كاملة من نهرها إلى بحرها، فإن موضوع التحرير سيتعدّى الضفة والقطاع إلى فلسطين المحتلة 1948، وبالتالي، يعود تعريف الصراع مع العدو إلى أنه "معركة وجود وليس معركة حدود". وهو ما يعني تطوير الإمكانات العسكرية والانتفاضية إلى مستوى مكافئ لمستوى إزالة الكيان، وليس مجرد إعادة تموضعه، أو انسحابه من أجزاء من الأرض.

وقد أثبتت مسيرة "النضال السلمي" في الثلاثين عاماً الماضية أن الكيان الصهيوني، لم ينسحب من فلسطين المحتلة 1967؛ وقام فقط بإعادة تموضعه التكتيكي، فانسحب من قطاع غزة وأبقاه تحت الحصار، بينما احتفظ بهيمنته على الضفة الغربية، باعتبارها أرضاً متنازعاً عليها، واحتفظ بالإدارة الكاملة والمباشرة لنحو 61% من أرضها، وضاعف وجوده الاستيطاني والتهويدي، وسمح بسلطة فلسطينية وظيفية، تريحه من إدارة السكان ومطاردة المقاومة. أي أنه ثبت بالتجربة المريرة أن إجباره على الانسحاب من الضفة الغربية ورفع الحصار عن غزة، يتطلب مقاومة مسلحة وانتفاضة شاملة، فكيف بتحرير فلسطين كلها؟!

من ناحية ثانية، فإن المشروع الصهيوني ليس مجرد استعمار تقليدي، بل هو استعمار استيطاني إحلالي توسعي عدواني، قائم على مقولات دينية وتاريخية، وتدعمه قوى كبرى ذات مصالح استراتيجية وتتقاطع معه في خلفياتها الدينية والثقافية، وهي تدرك مدى الظلم والمعاناة التي تتسبب بها للشعب الفلسطيني. وبالتالي، فالتعامل مع هكذا احتلال غير مرتبط بنقاشات موضوعية وطرق إقناع، وإنما بـ"انتزاع" الحق انتزاعاً، بعمل جوهره الجهاد والمقاومة المسلحة. أما الأنشطة السياسية والديبلوماسية وحملات الدعاية والتعبئة فهي أنشطة مساندة مهمة، تدعم جوهر العمل (أي المقاومة المسلحة) ولكن لا تحلّ محلَّه. فإذا ذهب الجوهر فإنها تفقد جدواها.

ولذلك، فإن مشروع التحرير ارتبط طوال تاريخه بالمقاومة المسلحة، وهو ما قامت على أساسه الثورة الفلسطينية، وما نصّ عليه الميثاق القومي والميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية من أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وحتى عندما جرى تعديله في برنامج النقاط العشر سنة 1974، فقد ظلّ النص على أنّ الكفاح المسلح طريق رئيسي لتحرير فلسطين.

وحتى في الرؤية الإسلامية، فإنّ إنهاء المشروع اليهودي الصهيوني مرتبط بـ"التتبير"، وهو معنى يفهم منه أنّ صراعاً طاحناً سيؤدّي إلى تدمير ما أقاموه وبنوه؛ وهو عمل لا يتم إلا بالجهاد والمقاومة المسلحة.

الوهم الثاني عشر

تأخر الإسلاميين عن المشاركة في المقاومة المسلحة

يتهم البعض التيار الإسلامي بغيابه عن المقاومة الفلسطينية المسلحة لعقود، وأنه جاء متأخراً بعد انطلاقة حركة حماس سنة 1987؛ وبعد أن حملت القوى الوطنية واليسارية العبء الأكبر لعشرات السنوات.

يخلط هؤلاء ويفصلون عن عمد أو عن جهل بين التيار الإسلامي وبين الإخوان المسلمين وبين حماس. فالتيار الإسلامي "الحركي" الفلسطيني أوسع من الإخوان وأوسع من حماس. ومقاومته المسلحة هي الأقدم والأعرق في التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر. وحماس لم تنشأ من فراغ، والمقاومة المسلحة لتنظيم الإخوان الذي نشأت عنه وتنتمي إليه، تعود على الأقل إلى حرب 1948؛ مما تجعله أقدم تنظيم عامل في ميدان المقاومة، وإن شهد فترات من التقطّع كما شهدت التيارات الأخرى.

تعود أولى حركات المقاومة المسلحة الفلسطينية التي تحمل طابعاً إسلامياً إلى مطلع 1919 مع بدايات الاحتلال البريطاني لفلسطين. وكان هناك جمعيتان سريتان الأولى جمعية "الكف الأسود" التي نشأت في كانون الثاني/ يناير 1919 والتي أصبح اسمها "الفدائية" في شهر أيار/ مايو 1919 وكان لها فروع في يافا، والقدس، وغزة، ونابلس، وطولكرم، والرملة، والخليل واستمرت حتى 1923، وكان زعيمها الذي تدين له بالولاء الحاج أمين الحسيني ابن مدرسة الدعوة والإرشاد التي كان يديرها العلامة محمد رشيد رضا. وسيكون الحاج أمين بعد ذلك مفتي فلسطين 1921 ورئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى 1922، وموجهاً وراعياً للانتفاضات من وراء ستار، ثم قائداً للثورة بعد نزوله للميدان 1936. والجمعية الثانية هي جمعية الإخاء والعفاف التي كان خلفها العلماء، وخصوصاً علماء القدس، وكان يرأسها الشيخ سعيد الخطيب، وفي قيادتها الشيخ محمد يوسف العلمي والشيخ حسن أبو السعود وغيرهم.

وهناك حركة رائدة أخذت شكل التنظيم الإسلامي الحركي هي حركة "الجهادية" التي أنشأها الشيخ عز الدين القسام سنة 1925، والتي كان شعارها "هذا جهاد... نصرٌ أو استشهاد"، والتي بدأت بالمشاركة المسلحة منذ ثورة البراق 1929، غير أن إعلان انطلاقتها كان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1935، بعد أن نظمت ودربت سراً نحو ألف من الأعضاء والأنصار، وهي الحركة التي فجرت شرارة الثورة الكبرى في فلسطين في 1936/4/15 بالعملية العسكرية التي نفذها الشيخ فرحان السعدي الذي خلف الشيخ القسام في القيادة بعد استشهاده؛ وهي الحركة التي أطلقت المرحلة الثانية من الثورة الكبرى عندما اغتال أعضاؤها أندروز، الحاكم البريطاني للواء الجليل في 1937/9/26. وقد قادت جماعة القسام في أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، وخصوصاً مرحلتها الثانية، مناطق شمال ووسط فلسطين.

أما منظمة "الجهاد المقدس" بقيادة عبد القادر الحسيني، التي نشطت خصوصاً في مناطق القدس والخليل، والتي كانت برعاية المفتي الحاج أمين، فقد انسجم فيها الوعاء الوطني مع الروح الإسلامية؛ في تعبير صادق عن الروح الإسلامية المعتدلة المنفتحة للوطنية الفلسطينية المقاومة، وشارك فيها مقاومون مسيحيون. وقدم عبد القادر الحسيني ورفاقه نماذج بطولية كبيرة في الثورة الكبرى وفي حرب 1948.

من جهة أخرى، فإن جماعة الإخوان المسلمين التي تَشكَّل تنظيمها الفلسطيني في أربعينيات القرن العشرين، قد شاركت بفعالية في حرب 1948، وخصوصاً في مناطق القدس، وبيت لحم، ويافا، وجنوب فلسطين. وعندما انتهت الحرب لم يُلقِ الإخوان المسلمون السلاح، وأعادوا تنظيم أنفسهم في تنظيم عسكري سري في قطاع غزة، خصوصاً في الفترة 1952–1954، برعاية الإخوان المصريين، وبقيادة وإشراف كامل الشريف (وقد سبق أن نشرنا دراسة حول هذا العمل). وكان من قيادات هذا التنظيم محمد أبو سيدو الذي كان صلة الوصل بين كامل الشريف في العريش وبين التنظيم

في غزة؛ وتولى أبو جهاد خليل الوزير قيادة شمال قطاع غزة؛ وتولى خيري الأغا قيادة وسط القطاع (خانيونس)؛ بينما تولى محمد يوسف النجار قيادة جنوب قطاع غزة (رفح). وقد استفاد الإخوان من طاقات وإمكانات البدو ممن لهم خبرة عسكرية وجغرافية واستعداداً للعمل والتضحية؛ وكان من أبرزهم فريح المصدّر، وحسن الإفرنجي، وعبد الله أبو ستة. ولذلك، كان تنظيم الإخوان هو من أوائل من أطلق العمل العسكري المقاوم بعد حرب 1948، إلى جانب بعض مجموعات المقاومة التي كان يرعاها المفتي الحاج أمين.

وقد كان واضحاً أن حركة فتح خرجت من بيئة الإخوان الفلسطينيين، وخصوصاً تنظيمهم العسكري، وتركزت عضويتها وتجنيدها في أفراد الإخوان في سنواتها الأولى؛ حيث نحت منحى وطنياً (بعد أن قام نظام عبد الناصر بضرب تنظيم الإخوان ومطاردتهم) حتى تتمكن من متابعة المقاومة بعيداً عن حالة العداء للإسلاميين. ولعل القارئ يعلم الخلفية الإخوانية لخليل الوزير (أبو جهاد)، وعبد الفتاح حمود، وصلاح خلف (أبو إياد)، ويوسف عميرة، وكمال عدوان، ومعاذ عابد، وحمد العايدي، وهاني الحسن، وسليم الزعنون، ورياض الزعنون، ومحمد يوسف النجار، ورفيق النتشة، وأبو هشام المزين... وكثير غيرهم.

ويُظهر الجدول المرفق في ملحق كتاب "الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني – قطاع غزة 1949–1967" أسماء 50 شخصاً من الأعضاء المؤسسين والرياديين في حركة فتح، ممن لهم خلفية إخوانية. ويلاحظ من الجدول أن هناك 14 شخصاً دخلوا في عضوية اللجنة المركزية لفتح. كما أن أغلب هؤلاء الـ 50 (30 على الأقل) شغلوا مواقع متقدمة في الحركة في وقت من الأوقات.* غير أن حركة فتح نحت منحى وطنياً علمانياً،

* محسن محمد صالح، **الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني – قطاع غزة 1949–1967** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 311–317.

خصوصاً بعد حالة الانفصام التي حدثت بين تنظيم الإخوان الفلسطينيين وحركة فتح، وفكّ التداخل في العضوية بينهما منذ سنة 1962.

أضعفت المطاردات الشرسة للإخوان، وصعود التيارات اليسارية والقومية، من قدرة الإخوان والتيارات الإسلامية على العمل المقاوم، مما أدخلهم في مرحلة من الكمون والمحافظة على النفس، منذ منتصف الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات. غير أن الإخوان عادوا للمشاركة بفعالية في العمل المقاوم من خلال معسكرات الشيوخ في الأردن 1968–1970 بالتنسيق مع حركة فتح وتحت غطائها، مع احتفاظهم باستقلالية إدارية داخلية. وقد تمّ تدريب نحو 300 رجل توزعوا على سبع قواعد فدائية. وكان من بينهم شخصيات أصبحت معروفة لاحقاً أمثال أحمد نوفل، وعبد الله عزام، وإبراهيم المشوخي، وذيب أنيس. ونفذوا عمليات كبيرة مثل عملية "الحزام الأخضر" في 1969/8/31، وعملية "دير ياسين"، في ليلة 1969/9/14.

ويبدو أن التيار الإسلامي الفلسطيني، أراد أن يؤسس حالة تنظيمية وشعبية قوية عميقة الجذور تستطيع الصمود والاستمرار عند الدخول في العمل العسكري المقاوم؛ ففضلوا التريّث في الوقت الذي نشطوا فيه دعوياً وتربوياً واجتماعياً ونقابياً. وهو تريُّثٌ لم يرضَ عنه عدد من شباب الإخوان؛ فقام الدكتور فتحي الشقاقي وعدد من رفاقه بتأسيس حركة الجهاد الإسلامي 1980، لتصبح هذه الحركة أحد أبرز قوى المقاومة المسلحة الفلسطينية منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

من ناحية أخرى، قام أبناء الحركة الإسلامية من فلسطينيي 1948 بإنشاء "أسرة الجهاد"، أواخر سبعينيات القرن العشرين، برعاية الشيخ عبد الله نمر درويش، وقيادة فريد أبو مخ وعدد من رفاقه، ونفذوا العديد من العمليات. غير أن الاحتلال الإسرائيلي تمكن من ضربها، واعتقال الكثير من أفرادها.

وظهرت بوادر تأسيس الجهاز العسكري للإخوان الفلسطينيين عندما أرسلت القيادة المركزية بعض كوادرها سنة 1980 للتدريب العسكري في

الخارج. وقام الشيخ أحمد ياسين، بتأسيس الجهاز العسكري في القطاع، وقاده في مراحله الأولى عبد الرحمن تمراز ثم صلاح شحادة. بيد أن انكشاف أمر التنظيم العسكري أدى إلى ضربه سنة 1984، وقُبض على الشيخ أحمد ياسين وعدد من رفاقه، وقد أفرج عن الشيخ أحمد في صفقة تبادل الأسرى في السنة التالية. وقد أعيد ترميم الجهاز وإعادة بنائه من جديد سنة 1986 تحت اسم "المجاهدون الفلسطينيون"، وبدأت تشكيلاتُ الجهازِ العملَ قبل انتفاضة 1987. وفي صيف سنة 1985 اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً باستغلال أيّ أحداث للاشتراك في المواجهة ضدّ الاحتلال، أي قبل سنتين من بدء الانتفاضة؛ وأعطت قيادة العمل في الخارج للداخل صلاحية اختيار التوقيت المناسب، لإطلاق العمل الإخواني المقاوم، فبدأ يزداد التفاعل، حيث استشهد اثنان من شباب الإخوان في المواجهات التي شهدتها جامعة بيرزيت سنة 1986.

لذلك، فإن ظهور حركة حماس سنة 1987 هو استمرار لمسيرة طويلة من العمل الإسلامي الفلسطيني المقاوم، الذي لم يتوقف على مدار المئة عام الماضية.

الوهم الثالث عشر

إطلاق حركة فتح للرصاصة الأولى سنة 1965

كما لاحظنا في مناقشة الوهم السابق، فإن المقاومة الفلسطينية المسلحة أصيلة وعميقة الجذور في التاريخ الفلسطيني الحديث؛ وقد قام رجالها بمواجهة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني منذ البداية. ونشأت تنظيمات مسلحة سبقت انطلاقة حركة فتح بأكثر من أربعين عاماً. وانطلقت رصاصات أبطال المقاومة في ثورات القدس 1920، ويافا 1921، والبراق 1929، والقسام 1935، والثورة الكبرى 1936–1939، وحرب فلسطين 1948.

وقد يجادل مؤيدو فتح أن المقصود بالرصاصة الأولى هو الثورة التي تلت نكبة حرب 1948؛ غير أنه (كما أشرنا) فإن العمل المقاوم لم يتوقف بعد النكبة، فنشأ التنظيم العسكري للإخوان في قطاع غزة في النصف الأول من الخمسينيات، وقام بعدد من العمليات، وكان في قيادته خليل الوزير وعدد من رفاقه ممن أنشأوا فتح لاحقاً.

وحتى إذا كان المقصود بالرصاصة الأولى فترة الستينيات، فقد كانت هناك تنظيمات فلسطينية انشغلت بالعمل الفدائي أو التحضير له، مثل فرع فلسطين في حركة القوميين العرب الذي شكّل في أيار/ مايو 1964 "الجبهة القومية لتحرير فلسطين"، ومارس العمل الفدائي، وقدّم أول شهدائه في 1964/11/2 قبيل انطلاقة الجناح العسكري لفتح بنحو شهرين. كما أطلقت "جبهة تحرير فلسطين" عملها العسكري في منتصف 1965.

ومن الناحية التاريخية، ثمة تجاهل في الأدبيات الفلسطينية للعمل المقاوم في الفترة 1949–1956، حيث نفّذ أفراد فلسطينيون ومجموعات صغيرة الكثير من العمليات. وتعترف التقارير الإسرائيلية بعشرات الآلاف من الاختراقات الحدودية، كان جزء منها مرتبطاً بالعمل المقاوم. كما تعترف

هذه التقارير بمقتل نحو 280 إسرائيلياً مدنياً، ونحو 260 جندياً إسرائيلياً في الفترة نفسها، حيث قُتل عدد كبير منهم على يد رجال المقاومة، أو من تسميهم التقارير الإسرائيلية "المتسللين".

تمتلئ أدبيات حركة فتح بأنها أطلقت الرصاصة الأولى، حتى بدا وكأن ذلك بديهية لا تقبل النقاش، ونحن هنا معنيون ابتداء بإثبات الحقائق التاريخية. وحركة فتح لن تخسر كثيراً بالتخلي عن هذا الادعاء. فما هو أهم أنها عندما أطلقت رصاصتها استمرت دونما توقف، وعملت في أجواء وظروف صعبة وقاسية، وقد نجحت فتح في التعبير عن هموم الإنسان الفلسطيني العادي "غير المؤدلج". كما قادت المشروع الوطني، وحافظت على شعبية واسعة، على مدى عشرات السنوات. وكانت العمود الفقري للمقاومة المسلحة حتى منتصف الثمانينيات، وشاركت بفعالية في الانتفاضات الفلسطينية، وما زال أسراها هم الأكثر عدداً في السجون الصهيونية.

ومن ناحية أخرى، فيجب التنبيه إلى أن عدداً من منتسبي فتح يستخدم هذه المقولة في التوظيف السياسي، بشكل يلغي أو يقلل من دور الآخرين، ويحاول أن يُعطي الشرعية لمن أطلق هذه الرصاصة للتحدث باسم الفلسطينيين وتمثيلهم، أو لإسكات الخصوم والناقدين والمنافسين؛ خصوصاً بعد أن تبنت فتح مسار التسوية السلمية وتولت قيادة السلطة الفلسطينية.

الوهم الرابع عشر

تحرير فلسطين من داخلها

المقاومة الفلسطينية في الداخل، وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ومواجهته للاحتلال بكل السبل، ركن أصيل في مشروع تحرير فلسطين من نهرها إلى بحرها. كما أن تحرير أي جزء من فلسطين نتيجة ضربات المقاومة هو خطوة مهمة باتجاه تحرير كل فلسطين؛ والتأسيس لمشروع المقاومة على الأرض المحررة. وهذه المقاومة وهذا الصمود يشكّلان حائط صدٍّ في وجه المشروع الصهيوني، وخط الدفاع الأول عن الأمة، ورأس حربة في مواجهته، وأداة قوية في اهتزاز أمنه وضرب اقتصاده، ونزع "شرعيته".

ربما كان أحد أسباب حديث البعض عن تحرير فلسطين من داخلها هو حالة اليأس من البيئة العربية والإسلامية الضعيفة والمتخلفة والمفككة، وركون الفلسطينيين المُحبِط عشرات السنوات بعد النكبة بانتظار التحرير القادم من البلدان العربية، والهزائم التي تلقتها الجيوش العربية، وجنوح البلدان العربية للتسوية السلمية والتطبيع مع العدو؛ في مقابل ما حققته قوى المقاومة من أعمال بطولية وانتصارات خصوصاً في قطاع غزة. غير أن هذا التوصيف يؤكد على الدور الحيوي للمقاومة، لكنه لا يلغي المسار الحيوي للبيئة الاستراتيجية المحيطة عندما يتعلق الأمر بالتحرير الكامل لفلسطين.

إنّ إنهاء المشروع الصهيوني والتحرير الكامل لفلسطين، بما في ذلك الأرض المحتلة سنة 1948 التي قام عليها الكيان الإسرائيلي، أمر مرتبط بمعادلة أوسع مبنية على أساس تحقيق تكافؤ أو تفوّق استراتيجي مع الكيان، بحيث ترجح موازين القوى لصالح مشروع التحرير في مقابل المشروع الصهيوني.

قد يقوم الكيان الصهيوني بانسحابات وإعادة تموضع بما يتوافق مع حساباته الاستراتيجية ومصالحه العليا، وتقليل الأعباء والمخاطر، وهو ما قد ينطبق على أجزاء من الأرض المحتلة سنة 1967 والتي تُعدُّ أرضاً محتلة

طبقاً لما يسمى "الشرعية الدولية" والقانون الدولي؛ ولكن مسألة انهياره وانتهائه ككيان أمرٌ آخر.

تشير الحقائق الموضوعية إلى أن الكيان الصهيوني يملك قوة عسكرية متفوقة، يمكن أن تهزم البلدان العربية، كما يملك أسلحة دمار شامل بما في ذلك أكثر من مئتي قنبلة نووية، وعندما يتعرض لخطر وجودي، فإن أداءه العسكري سيختلف عن أدائه في الإدارة التقليدية للصراع.

كما أن المشروع الصهيوني يملك مظلةً دولية من قوى عظمى تدعمه وتوفر له الغطاء السياسي والعسكري والاقتصادي، لأن وجوده مرتبط بمصالحها الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، وقبل ذلك بريطانيا وغيرها. فهي نفسها رعت إقامته، كما ترعى استمراره وترعى شروط تفوقه. وبالتالي فالصراع ليس مجرد صراع مع الكيان، وإنما يتخذ شكلاً أوسع في مواجهة تحالف المصالح الدولية وارتباطاتها به، وبخلفياتها الدينية والثقافية والأيديولوجية والاقتصادية التي تدفعها لحمايته. وإن تفكيك هذه العلاقة وتحويلها إلى حالة خاسرة يقع ضمن المعركة الأوسع في إدارة الصراع مع العدو.

ثم إن ما يسمى "الشرعية الدولية" تعترف بالكيان الإسرائيلي على فلسطين المحتلة 1948، وتؤيد الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وستقف ضد أي محاولات لإنهاء هذا الكيان، ما لم يطرأ تغيير جوهري في "العقلية" الدولية، مرتبط بنشوء معادلات جديدة في المنطقة، وتحول الكيان إلى عبء كبير على المنظومة الدولية، وتطور وفعالية الدعاية والإعلام المقاوم لإحداث نقلة نوعية من هذا النوع.

وصحيح أن أحد أسباب انسحاب الاحتلال الإسرائيلي هو المقاومة الفلسطينية وبطولاتها، غير أن الانسحاب بحد ذاته في سنة 2005، جاء أيضاً ضمن عملية إعادة تموضع إسرائيلي، وفق خطة شارون التي هدفت لفرض مسار تسوية سلمية مبني على انسحاب من طرف واحد؛ بحيث

يتخلص الكيان من أعباء احتلال وإدارة مناطق الكثافة السكانية العالية وعلى رأسها قطاع غزة؛ والاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وهو ما يحدث في الضفة الغربية. كما حافظ على قدر من الهيمنة على الأرض التي انسحب منها؛ ولذلك، فقد أبقى على حصاره لقطاع غزة، وعلى تحكّمه بحدوده البرية والبحرية والجوية طوال السنوات الستة عشر الماضية.

إن تحرير فلسطين عملية متكاملة تتم بالتوازي بين مشروع المقاومة الفلسطيني، وبين المشروع النهضوي الوحدوي للأمة؛ ولا يلغي أحدهما الآخر، كما لا يحلّ مكانه.

الوهم الخامس عشر

تحرير فلسطين دون مشروع نهضوي وحْدَوي

وهذه النقطة مرتبطة بشكل وثيق بسابقتها.

لا يستهدف المشروع الصهيوني الفلسطينيين وحدهم ولا أرض فلسطين وحدها. وهو كيان نشأ في قلب العالم العربي وقلب العالم الإسلامي، يفصل شطر هذين العالمين الآسيوي عن شطرهما الإفريقي. وهو كيان عدواني توسعي، لا يجد لنفسه مستقبلاً في المنطقة إلا إذا كان ما حوله (البيئة الاستراتيجية المحيطة) ضعيفاً ومتخلفاً ومُفككاً؛ فالبيئة العربية المسلمة هي بطبيعتها بيئة معادية لهذا الكيان، وهذا سبب وجود أنظمة فاسدة ومستبدة لا تعكس إرادة شعوبها؛ وهي تُمثل "القشرة" السطحية الراغبة في التسوية والتطبيع؛ تعبيراً عن عجزها، أو ضماناً لبقائها من خلال إرضاء القوى الدولية الحليفة للكيان وعلى رأسها الولايات المتحدة.

إن جوهر القضية الفلسطينية مرتبط بمشروع استنهاض الأمة. إذ إن المعادلة التي يقوم على أساسها الكيان الصهيوني أن قوته واستمراره مرهون بضعف الأمة وتخلفها، وأن إنهاءه وزواله مرهون بقوتها ونهضتها ووحدتها، وتحديداً في البيئة الاستراتيجية المحيطة به.

وبالتالي، فإذا كان الهدف هو تحرير فلسطين كاملة، فإن الحديث عن التكافؤ الاستراتيجي والوصول إلى "النقطة الحرجة" التي تُمكِّن من المضي في إنهاء الكيان، يرتبط بمشروع نهضوي وحدوي خصوصاً في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين. وهذه البيئة هي التي تشكّل حاضنة المقاومة في الداخل ورئته وعناصر نموه وعنفوانه؛ وهي التي تملك (بعيداً عن هيمنة الاحتلال) الأسباب والأدوات التي تمكنها من معالجة الاختلال في موازين القوى، وتحقيق الثقل النوعي المطلوب.

إن قضية فلسطين بخطورتها والتحديات الكبرى الإقليمية والدولية التي تفرضها، هي اختبار التأهيل وبرنامج الصعود الكبير الممزوج بالآلام والمعاناة والمصاعب الذي قدَّره الله سبحانه للأمة للارتقاء لمستوى "الاستخلاف" في الأرض، ومستوى التحرير على يد جيلٍ هم "عبادٌ لله، أولي بأس شديد" (سورة الإسراء: 5). وإن الأزمات التي تشهدها المنطقة، وتجربة ما يعرف بـ"الربيع العربي" الذي ظهرت فيه روح الأمة المتطلعة للحرية والتغيير، والمنسجمة مع عقيدتها وتاريخها وتراثها، هي مؤشرات على حالة المخاض التي تشهدها المنطقة، باتجاه موجة جديدة أو موجات قادمة تستعيد فيها الأمة إرادتها وعزتها وكرامتها، وتستنهض عوامل قوتها ووحدتها ونهضتها، وتتماهى مع المقاومة في فلسطين، لتحقق "الوزن النوعي" المطلوب، ولتفرض موازين قوى إقليمية ودولية جديدة، وتتقدم نحو تحرير كل فلسطين.

الوهم السادس عشر

تحرير فلسطين بعيداً عن الإسلام

إذا كانت أرض فلسطين أرضاً إسلامية، وشعبها شعبٌ مسلم، وانتماؤها الحضاري والثقافي انتماء إسلامياً، وحاضنتها الشعبية مسلمة، وبيئتها الاستراتيجية مسلمة، فمن الطبيعي أن تكون هوية مشروع التحرير هوية إسلامية. وأولئك الذين يريدون إبعاد الإسلام عن مشروع التحرير يقعون في وهم كبير، لأنهم يكونون كمن يفصل الروح عن الجسد، وكمن ينزع عناصر الطاقة ومحركات العمل من القوى الفاعلة على الأرض.

وقد يقول قائل إن صفة "عربية" تنطبق أيضاً على ما سبق، فنقول إن هذه الصفة تؤكد مقولتنا، فهذه الصفة ارتبطت بالإسلام فتحاً وانتشاراً ولغة وتعريباً وحضارة، والفاتحون "العرب" حملوا رسالة الإسلام وانتموا إليها، فاستظلت بظلها الشعوب والقوميات الأخرى، في انفتاح وتفاعل حضاري يستوعب الجميع في أمة واحدة تحت راية الإسلام العظيم. وكانت وما زالت هوية فلسطين العربية جزءاً طبيعياً منسجماً ومتناغماً مع هويتها الإسلامية الأوسع.

طبيعة الأرض:

أرض فلسطين ليست كأي أرض، فهي أرض مقدسة مباركة، وهي أرض الأنبياء وأرض المسجد الأقصى، وأرض الإسراء؛ وهي في قلب العالم الإسلامي وقلب العالم العربي. وهي التي تميزت بأنها أرض الصراع بين الحق والباطل عبر التاريخ، حيث يحسم أهل الحق المعركة لصالحهم في النهاية في كلّ مرة؛ وسيستمر ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولذلك، لم يكن غريباً أن يجعل الله سبحانه مقام الطائفة المنصورة الثابتة على الحق في هذه الأرض "بيت المقدس وأكناف بيت المقدس". فطبيعة الدور الذي تميزت به هذه الأرض كـ "ساحة جهاد" يقتضي وجود هذه الطائفة في هذا المكان.

وأبرز صفاتها أنها "ثابتة على الحق" وأنها "لا يضرها من خذلها ولا من خالفها"؛ وهو ما يقتضي سلامة المنهج وإسلامية المنهج.

ضبط الثوابت والمسارات:

أرض فلسطين التي فتحها عمر رضي الله عنه واكتسبت هويتها الإسلامية منذ أكثر من 1,400 عام، ودخل أهلها في دين الله أفواجاً وتعرّبت لغتهم، صارت أرض وقف إسلامي على جميع أجيال المسلمين في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم إلى يوم القيامة. ولا يجوز لأحد كائناً من كان أن يتنازل عن أي جزء منها مهما كان صغيراً؛ لأنها ليست للفلسطينيين أو العرب فحسب؛ بل هي ملك للمسلمين جميعاً... وعلى المسلمين في كل مكان أن يقدموا أموالهم ودماءهم لتحريرها، بعد أن أصبح ذلك من فروض العين.

وهوية فلسطين الإسلامية تضبط الثوابت، كما تضبط البوصلة والمسارات؛ وتضبط أسقف ومساحات العمل الوطني، ومجالات المناورة والبرامج المرحلية؛ فلا مجال للعبث بالحق الكامل في فلسطين الكاملة من نهرها إلى بحرها؛ ولا مجال للاعتراف للمحتلين الغاصبين بأي شرعية أو حقّ لهم على أي جزء من فلسطين.

القضية المركزية للأمة:

وعندما يتعلق الأمر بقضايا التَّحرر والصراع مع أعداء الأمة والاستعمار، فإن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة الإسلامية؛ ليس فقط لمكانتها الدينية والاستراتيجية؛ وإنما أيضاً لكون المشروع الصهيوني مشروعاً عالمياً عدوانياً، مدعوماً بقوى كبرى غربية إمبريالية، ويتّخذ من فلسطين قاعدة لإضعاف الأمة وتمزيقها ومنع نهضتها. وبالتالي، تكون فلسطين والقدس والأقصى القضية الجامعة للأمة، والموحدة لبوصلتها ضدّ عدوها المركزي المشترك، وتكون الرافعة لنهضة الأمة وقوتها، لأن تحرير فلسطين لا يتم دون ذلك؛ كما أنها الفاضحة الخافضة لمن يخذلها ويتخلى عنها.

لقد كان حصر قضية فلسطين في الإطار القومي العربي ثم في الإطار الفلسطيني، ثم في فصيل فلسطيني وقيادة متنفذة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؛ أحد أبرز الكوارث في التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر. ولذلك، فإن جانباً أساسياً في إدارة الصراع مع العدو أن تسترجع القضية جوهرها الإسلامي، إلى جانب أبعادها الوطنية والعربية والإنسانية، بشكل متناغم فعَّال.

خطوط عمل متوازية:

إنّ الحديث عن توسيع دائرة الصراع مع العدو إلى الدائرة الإسلامية لا يعني انتظاراً لقيام الخلافة أو لتحقيق الوحدة الإسلامية، أو تضييعاً وتمييعاً للمسؤولية تجاه فلسطين. لأن العمل لفلسطين والعمل للنهضة والوحدة الإسلامية هما عملان متوازيان متكاملان، يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، ويكون أحدهما رافعة للآخر، دون أن ينتظر أحدهما الآخر أو يُعطّله. غير أن استعادة الصراع مع العدو هويته الإسلامية شرط أساسي في شعور أبناء الأمة بالمسؤولية وقيامهم بالواجب، دونما مَنٍّ أو أذى من أي مسلم؛ وفي المقابل دونما حواجز "قُطرية وطنجية" من أي فلسطيني يريد أن يستفرد بفلسطين ومصيرها على هواه؛ ويتعامل مع الآخرين وفق حاجته، أو كضيوف أو كمجموعات خدمات. فالمسلمون جزء حيوي من الجسد المقاوِم والمُحرِّر، والفلسطينيون هم أبناء الثغر وأهل الرباط، والأثقل في المسؤولية وأداء الواجب، وهم رأس الرمح وهم الصف الأول.

الإسلام هو الأقدر على حشد الجماهير:

إن الإسلام هو الأقدر على حشد الجماهير وتعبئتها وتفجير طاقاتها، وتقديمها للتضحيات. وإن انسجام الفلسطيني (والعربي والمسلم) مع نفسه وعقيدته وثقافته وتراثه، مكوّنٌ أساسي في استنهاض الهمم والتضحية بالروح والمال. فهو عندما يؤمن أن النصر من عند الله، وأن الله تكفل بالنصر

لعباده الصادقين، وأن فلسطين بقدسيتها وبركتها وأقصاها ومسراها جزء من دينه، وأنه مؤتمن عليها باعتبارها وقفاً للأمة ولأجيال المسلمين، وأن صموده ومعاناته تتحول إلى أجر وحسنات، وأن انتصاره عزّ للأمة وكرامتها، وأن استشهاده يرفعه إلى الفردوس الأعلى... فعند ذلك لن تجد أيديولوجية لها من الطاقة والحيوية ما لهذا الإسلام العظيم من قدرة وتأثير.

رصيد التجربة التاريخية:

ولذلك، فإن التجربة التاريخية أثبتت أن تحرير فلسطين ارتبط بالإسلام، منذ الفتح العمري مروراً بالحروب الصليبية ومواجهة التتار إلى وقتنا المعاصر.

لقد فشلت الأيديولوجيات المختلفة التي هيمنت على البيئة العربية والفلسطينية في تاريخنا الحديث، سواء كانت يسارية، أم قومية، أم قُطرية منغلقة، في أن تقود مشروعاً حقيقياً للتحرير؛ وما زلنا ندفع أثمان مُرَّة للهيمنة الرسمية لهذه الأيديولوجيات.

وبالرغم من أنَّ الاتجاه الإسلامي حُورب بشراسة في المنطقة، وحُرم من وسائل النهضة والتمكين، خصوصاً في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، فإن الإسلام ظلّ المُحرِّض الرئيسي (أو محرضاً رئيسياً على الأقل) في ثورات الشعب الفلسطيني ومقاومته وانتفاضاته طوال المئة عام الماضية، بدءاً من انتفاضة القدس 1920، مروراً بهبَّة البراق 1929، وثورة القسام 1935، والثورة الكبرى 1936–1939، ومنظمة الجهاد المقدس، وحرب 1948، والمقاومة في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين، ومعسكرات الشيوخ 1968–1970...، وصولاً إلى الجهاد الإسلامي وحماس، والانتفاضة المباركة 1987–1993، وانتفاضة الأقصى 2000–2005، وحروب غزة... وغيرها. ومنذ أكثر من عقدين، فإن المقاومة الإسلامية الفلسطينية تمثل العمود الفقري لقوى المقاومة المسلحة في فلسطين.

لا تعارض مع الأبعاد الوطنية والعربية:

ولا تتناقض الرؤية الإسلامية للتحرير مع الأبعاد الوطنية والقومية العربية؛ فالمسلمون أشد إخلاصاً لأوطانهم؛ فهم مع وطنية الحب والشوق والحنين للأرض، ومع وطنية العزة والكرامة والتحرير، ومع وطنية المجتمع القائم على التعاون والتكافل والتراحم؛ وفوق ذلك، فإن الحفاظ على الأرض وبذل الدماء والأموال في سبيل تحريرها من الأعداء جزء من عقيدتهم ودينهم.

ولا ينبغي أن يكون ثمة تعارض بين الدائرة العربية والدائرة الإسلامية، فالعرب هم مادة الإسلام، وهم في واقعهم المعاصر وبأغلبيتهم الساحقة مسلمون (بنحو 95%). وأكثر ما يجمع العرب هو دينهم، ولغتهم التي حفظها القرآن وتراثنا الإسلامي. ومشاريع الوحدة العربية يمكن أن ينظر لها بإيجابية باعتبارها خطوة باتجاه الوحدة الإسلامية، ما دامت تعبّر عن إرادة الشعوب، ومنفتحة لا تقوم على العصبيات والعقليات الإقصائية، ولا على دكتاتورية الأقليات أو الانقلابات العسكرية. ولذلك، فإن دوائر العمل لفلسطين سواء كانت وطنية أم عربية أم إسلامية أم إنسانية هي دوائر متكاملة؛ وينبغي أن يتم تفعيل عناصرها الإيجابية في مشاريع النهضة والتحرير.

مشروع نهضوي مستوعب للأقليات والطوائف:

كثيراً ما يثير دعاة الأيديولوجيات الأخرى، ورافضو الرؤية الإسلامية، مسألة الأقليات؛ وأن رفع الراية الإسلامية يستثنيها.

وابتداءً، فإن الحل الإسلامي ليس حلّاً طائفياً ولا عنصرياً ولا انعزالياً. وهو لا يعني ظلماً أو تهميشاً للأقليات، ولا يعني إكراهاً في الدّين؛ بل هو مشروع حضاري نهضوي يتسم بالانفتاح والمرونة، واستيعاب كافة الشرائح والقوى الساعية للإسهام في مشروع التحرير، والتي ستأخذ مواقعها بحسب إخلاصها وكفاءتها.

وثانياً، فما دام الإسلام هو الجامع الأساسي للشعب الفلسطيني وللعرب وشعوب الأمة التي تزيد عن مليار و800 مليون، وهو القاسم المشترك الأكبر بين الجميع؛ فلماذا يتم استبعاده لصالح أيديولوجيات لا تجمع أنصاف أو أرباع أو أعشار ما يجمعه الإسلام؟!

وباستخدام القياس ذاته، لماذا (وفق المنظور القومي) يتم تجاوز أبناء القوميات الأخرى في المنطقة العربية كالأكراد والأمازيغ والأفارقة والتركمان، وكلهم مسلمون (ولسانهم عربي)، ونسبتهم أعلى من نسبة أبناء الطوائف والأقليات الأخرى؟

وثالثاً، لماذا يتم الاستغناء عن أكبر قوة دافعة ومحرضة ومُوحّدة للتحرير؛ لصالح أيديولوجيات فشلت أن تستخرج هذا المخزون الهائل من الطاقة والحيوية في الأمة على مدى السبعين عاماً الماضية؟

وحتى من ناحية براجماتية عملية، فمن المفترض على المخالفين في الأيديولوجيا أو المختلفين في الدّين، أن يفسحوا المجال للإسلام ورجاله، ما دام ذلك يصب بشكل أفضل في مشروع التحرير.

ثم إن مسيحيي فلسطين (منذ العهدة العُمرية) ومسيحيي الشرق، من ناحية رابعة، اندمجوا في الحضارة الإسلامية وشاركوا في بنائها، وعاشوا أجواء الحرية والتسامح على مدى التاريخ الإسلامي. وأسهموا بقوة في مواجهة الحركة الصهيونية بالكلمة والقلم والبندقية. وعملوا دونما حساسية تحت قيادة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، وقاتلوا ضمن تشكيلات "الجهاد المقدس" بقيادة عبد القادر الحسيني. وكانوا وما يزالون جزءاً أساسياً من الحركة الوطنية الفلسطينية.

ومن اللافت للنظر أن الأستاذ منير شفيق ذو الخلفية المسيحية (قبل أن يتحوَّل للإسلام) نشر مقالاً بعنوان "نصارى العرب مسلمون يذهبون إلى الكنيسة"!! ولا تستغرب فتاريخهم وتراثهم ينتمي إلى هذه البيئة الحضارية الإسلامية. والفكرة في جوهرها عبَّر عنها بطرق مختلفة مسيحيون آخرون

أمثال الزعيم الفلسطيني إميل الغوري الذي تولى منصب أمين سر الهيئة العربية العليا (التي كانت تمثل الشعب الفلسطيني قبل إنشاء منظمة التحرير) والزعيم السوري فارس الخوري وغيرهم. كما تجد روحاً متميزة من التفاعل الإيجابي مع خط المقاومة والتيار الإسلامي لدى رموز مسيحية كبيرة أمثال المطران عطا الله حنّا والأب مانويل مسلّم. وانتَخب الكثير من مسيحيي فلسطين حركة حماس، لأنها أصدق في التعبير عن تطلعاتهم وفي مواجهة الاحتلال.

ومن ناحية خامسة، فلا ينبغي الاستشهاد بما استجد على الساحة الإسلامية من اتجاهات وتنظيمات متعصبة للمطالبة باستبعاد الاتجاه الإسلامي؛ لأن الاتجاه العام الساحق في فلسطين والعالم الإسلامي هو اتجاه معتدل متسامح منفتح؛ ولأن الأديان والأيديولوجيات الأخرى فيها من المتعصبين والمتطرفين مثلما يوجد في الحالة الإسلامية أو يزيد. ولا عبرة بالاستثناءات والحالات الشاذة.

تحقيق لوعد الله بالنصر:

من جهة أخرى، فإن تحرير فلسطين مرتبط في الرؤية الإسلامية باستكمال شروط النصر والتمكين، من: حسنِ صلةٍ بالله، وإعداد لعناصر القوة "عباداً لنا أولي بأس شديد"؛ والنهوض الحضاري، والمشروع الوحدوي خصوصاً في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، والقيادة المؤمنة الصادقة، والجاهزية للتضحية والعطاء، وتثبيت أهل فلسطين في أرضهم ودعم صمودهم، والبنى المؤسسية الفعّالة، والقدرة على استيعاب الجميع في مشروع الوحدة والعودة والتحرير.

ويأتي ضمن هذه الرؤية تحقيق لوعد الله بالنصر والتحرير كما جاء في فواتح سورة الإسراء، وكما في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

***

وأخيراً، فلا ينبغي لأبناء التيار الإسلامي، وخصوصاً من أبناء فلسطين، أن يترددوا أو يتلجلجوا أو يخجلوا من طرح رؤيتهم الإسلامية بقوة، وأن يقوموا بتنزيل هذه الرؤية على "المشروع الوطني الفلسطيني". وإن الكلام في الشراكة الوطنية لا يعفيهم من طرح تصوراتهم المستندة إلى هويتهم ورسالتهم؛ كما لا ينبغي أن تضيع هويتهم في "مرقة" الكلام عن الوحدة الوطنية (الحفاظ على الكليشيهات، والضياع في التفاصيل). وعليهم أن يُقدِّموا رؤيتهم كرافعة للعمل الفلسطيني، وكمخرج من الأزمة التي تعانيها الأيديولوجيات والمسارات الأخرى. وأن يُقدِّموا خريطة طريق لمشروعهم الإسلامي النهضوي في الوحدة والعودة والتحرير.

قائمة بسلسلة مقالات
أوهام في العمل الفلسطيني
التي نشرت في موقع عربي 21

1. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (1)، موقع عربي 21، 2021/6/25، انظر:

https://arabi21.com/story/1367840/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-1

2. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (2)، عربي 21، 2021/7/9، انظر:

https://arabi21.com/story/1370958/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-2

3. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (3)، عربي 21، 2021/7/25، انظر:

https://arabi21.com/story/1374276/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-3

4. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (4)، عربي 21، 2021/9/3، انظر:

https://arabi21.com/story/1382699/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-4

5. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (5)، عربي 21، 2021/10/1، انظر:

https://arabi21.com/story/1388389/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-5#author_2133

6. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (6)، عربي 21، 2021/10/15، انظر:

https://arabi21.com/story/1391434/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-6#author_2133

7. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (7)، عربي 21، 2021/10/29، انظر:

https://arabi21.com/story/1394420/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-7#author_2133

8. محسن محمد صالح، أوهام في العمل الفلسطيني (8)، عربي 21، 2021/11/14، انظر:

https://arabi21.com/story/1397712/%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-8#author_2133

الكاتب في سطور

أ. د. محسن محمد صالح

أستاذ في الدراسات الفلسطينية، ومتخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية. المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ سنة 2004، وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً. صدر له 14 كتاباً متخصصاً في الشأن الفلسطيني. قام بالتحرير العلمي لأكثر من 90 مجلداً وكتاباً. وهو المُحرر العلمي لبعض أبرز مصادر المعلومات والدراسات الفلسطينية، بما في ذلك التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (12 مجلداً)، والوثائق الفلسطينية (7 مجلدات)، واليوميات الفلسطينية (8 مجلدات). نُشِرت له العديد من الدراسات المحكّمة، وقدَّم أوراق عمل في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية. كاتب دائم خصوصاً في الشأن الفلسطيني، في الصحافة والمواقع الإخبارية البارزة؛ شارك في مئات المقابلات التلفزيونية، والإذاعية، والصحفية.

Illusions of Palestinian Political Action

هذا الكتاب

ثمة أدبيات ومفاهيم منتشرة في الساحة الفلسطينية السياسية والإعلامية والعلمية والثقافية، تُروّج لرؤى وتصورات يبدو تبنيها أو تنفيذها ضرباً من الأوهام غير المستندة على أساس من التجارب ولا القراءة العلمية المنهجية.

ولذلك، جاء هذا الكتاب لكشف هذه الأوهام، وما تحمله من أخطاء؛ وما قد تَتَسبَّب به من أخطاء في الفهم، وسوء في التقدير، وضياع في البوصلة، ومآزق في المسارات والمآلات، وفشلٍ في صناعة القرار، وتضييع للأوقات والجهود والإمكانات.

الحديث عن هذه الأوهام، جاء بطريقة مكثَّفة مختصرة، تستهدف تحديد المعالم، ووضع النقاط على الحروف وضبط المفاهيم والمصطلحات والمسارات. كما استهدف الكتاب الوصول إلى أوسع شريحة من المهتمين والمتابعين للشأن الفلسطيني، فجاء بلغة سهلة، ولم يستغرق في الشروح والتفاصيل. وبالرغم من أن المادة المكتوبة تستند إلى الأسس العلمية المنهجية والموضوعية، وإلى المعلومات الموثقة، إلا أن طبيعتها المقالية لم تشغلها بالتوثيق العلمي للنصوص. غير أنها في الوقت نفسه خلاصات مستندة إلى مئات الدراسات والكتب، وإلى عشرات السنوات من البحث والانشغال في الشأن الفلسطيني.

ISBN 978-614-494-023-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net